الفتيات، زواج الأطفال والتعليم بولاية القضارف، السودان

• سامية النقر • إبتسام الطيب • ليف تونيسون

2017

التصميم الداخلي والغلاف :
مظفر رمضان
صورة الغلاف :
Albert Gonzalez Farran

ARUSS

الفتيات، زواج الأطفال والتعليم بولاية القضارف، السودان

• سامية النقر • إبتسام الطيب • ليف تونيسون

قائمة المحتويات

• • •

قائمة الجداول 7
المقدمة 9
منهجية وطرق الدراسة 14
زواج الأطفال: الأسباب، الآثار وعوامل التغيير.. 16
التمييز ضد النوع الإجتماعي في السودان 20
3. 1. 1. التمييز ضد النوع الإجتماعي علي المستوى القومي في السودان 20
3. 1. 2. التمييز ضد النوع الإجتماعي بولاية القضارف 24
3. 2. دوافع زواج الأطفال 26
3. 2. 1. القوانين التي تبيح زواج الأطفال 27
3. 2. 2. التعليم بالنسبة للفتيات 28
3. 2. 3. الفقر والجوانب الإقتصادية للزواج 30
3. 2. 4. التمييز وعدم المساواة بين الجنسين 31
3. 3. نتائج وآثار زواج الأطفال 32
3. 3. 1. التحصيل العلمي والمشاركة في سوق العمل 32
3. 3. 2. صحة الأمهات والأطفال 33
3. 3. 3. السلامة والوقاية من العنف 34
3. 4. التدخلات وبرامج التخلي عن زواج الأطفال 35
4. نتائج البحث 40
4. 3. زواج الأطفال: ممارسة بولاية القضارف متجذرة في التقاليد والثقافة 40
4. 3. 1. متى تنتهي مرحلة الطفولة 40
4. 3. 2. متي يتزوج أفراد المجتمع 40
4. 3. 3. مِن مَن يتزوج أفراد المجتمع 41
4. 3. 4. من الذي يقرر في زواج الأطفال 42
4. 3. 5. من المستفيد من المهر 46
4. 3. 6. ماهي الشروط التي توضع لإتمام زواج الأطفال 47

4. 3. 7. ماهي أسباب زواج الأطفال 49
4. 4. الآثار السالبة لزواج الأطفال بولاية القضارف، وأهمية التعليم بالنسبة للفتيات 52
4. 4. 1. ماهي آثار زواج الأطفال 52
4. 4. 2. ماهي فرص التعليم المتاحة بالنسبة للفتيات المتزوجات 55
4. 4. 3. كيف تغيرت وجهات النظر نحو تعليم البنات 57
4. 4. 4. ماهي مخاطر تأخير سن الزواج بسبب التعليم 60
4. 4. 5. ماهو شعور الفتيات في زواج الأطفال والتعليم 64
4. 5. وجهات النظر حول برامج التخلي عن زواج الأطفال 65
5. الخاتمة: الطريق لتجاوز الاعراف التي تميز ضد النوع الإجتماعي 67
المراجع 71
الملاحق: البيانات الأساسية للمبحوثين بولاية القضارف 78

• • •

قائمة الجداول:

جدول (1): أفراد الأسرة الذين تتم إستشارتهم في زواج الاطفال ، وفقاً لإجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان.

جدول (2): إستشارة الفتيات قبل الزواج ، وفقاً لإجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان (حسب العمر)

جدول (3): الاسباب التي تجعل الفتيات يتقبلن قرار الأبوين في الزواج، وفقاً لإجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان.

جدول (4): المشكلات الإجتماعية الناتجة عن زواج الأطفال وفقاً لإجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان.

جدول (5): المشكلات الصحية الناتجة عن زواج الأطفال وفقاً لإجابات المبجوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان.

جدول (6): فرص التعليم للفتيات المتزوجاتوفقاً لإجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان

جدول(7): أسباب عدم واصلة الفتيات المتزوجات في التعليم وفقاً لإجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان.

جدول (8): آراء المبحوثين في مواصلة الفتيات للتعليم، وفقاً لإجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان

جدول(9): أسباب تسرب الفتيات من المدرسة، وفقاً لإجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان.

الجدول(10): الاشكاليات للفتاة من تاخير الزواج، وفقاً لإجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف

جدول (11): الآثار المترتبة علي الأسر بسبب تأخير سن الزواج لبناتهم، وفقاً لإجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف

جدول (12): تلقي معلومات عن التخلي عن زواج الأطفال وفقاً لإجابات المبحوثين من مناطق الدراسه بولاية القضارف، السودان.

الجدوا (13): العمر، التعليم، المهنه والحاله الاجتماعيه للمبحوثين (الاناث والذكور، من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، اللذين شاركوا في الاجابه على استبيان دراسة زواج الاطفال

قائمة الاشكال :

الشكل (1) إستشارة الفتيات في الزواج وفقاً لإجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان

• • •

الفتيات، زواج الأطفال والتعليم
بولاية القضارف، السودان

• • •

سامية النقر، ابتسام الطيب، وليف تونيسون

المقدمة:[1]

يقصد بزواج الأطفال أي زواج رسمي أو إرتباط غير رسمي يكون فيه أحد أو كلا الطرفين تحت سن ال 18 سنة. يؤثر زواج الأطفال علي الأولاد والبنات، إلا أن تأثيره علي الفتيات يكون أكبر . وسنوياً في العالم هنالك 15 مليون فتاة يتزوجن قبل بلوغهن سن 18 سنة، وهذا الرقم في تزايد مستمر. وعالمياً هنالك 700 مليون امرأة قد تزوجن قبل عمر الـ 18سنة، وأكثر من إمرأة من كل ثلاثة نساء تزوجن قبل بلوغهن الـ 15 سنة (UNICEF 2014a:1). وبالرغم من أن أكبر الأعداد من الزوجات الطفلات يوجد في جنوب آسيا، إلا أن أعلى نسبة إنتشار لزواج الأطفال موجودة في البلدان الإفريقية (African Union 2015:3). ويعد السودان إحدى الدول الإفريقية التي يوجد بها زواج الأطفال، بنسبة عالية حيث أن 11.9% من النساء في الفئة العمرية 15 – 49 قد تزوجن قبل عمر الـ 15 سنة و38% من النساء قي عمر 20-49 قد تزوجن قبل عمر الـ 18 سنة[2](CBS and UNICEF 2014).

---

1 - الشكر لكل من شارك في البحث من مجتمعات الدراسة والشكر والتقدير الى خديجه سليمان، صفاء ابراهيم، خالد عبدو، اميمه ادريس، ومبارك يوسف اللذين قاموا بجمع المعلومات. تم هذا البحث بدعم من مشروع دعم الجامعات الاقليميه في السودان وجنوب السودان الذي تموله وزارة الخارجيه النرويجيه عن طريق سفارة حكومة النرويج بالخرطوم، السودان.

2 - أشار المسح الصحي للأسر السودانية *2006* إلي أن *14.6%* من النساء في الفئة العمرية *25 – 29* سنة، وحوالي *6.9%* من الفتيات في الفئة العمرية *15 – 19* قد تزوجن قبل سن *18* سنة (*FMOH and UNICEF 2006, 134*).

وزواج الأطفال هو إنتهاك لحقوق الإنسان ويؤثر على حقوق النساء والأطفال المرتبطة بالصحة، التعليم، المساواة وعدم التمييز والعيش بدون عنف وإستغلال. ولزواج الأطفال آثار تضر بحياة الفتيات لأنهن لسن مهيآت جسدياً ولا عاطفياً ليصبحن زوجات وأمهات. وعليه يتعرضن إلى عدد من المخاطر الصحية. والتي قد تصل إلى حدوث الوفاة لهن ومواليدهن. أضف لي ذلك أن الزوجات القاصرات علي الأرجح يعانين العنف المنزلي والجنسي في ظل الزواج. ومن النادر أن يُسمح للزوجات القاصرات بمواصلة تعليمهن. وعدم حصولهن على التعليم مما يتسبب في ضيق الفرص الإقتصادية لهن ويجعل الزوجات القاصرات وأسرهن في الغالب يعيشون في ظل الفقر.

وجد زواج الأطفال إهتماماً كبيراً في أجندة التنمية القومية والدولية في السنوات الأخيرة الماضية. وتضمنت أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي أُعتمدت في سبتمبر 2015م والقضاء على زواج الأطفال كهدف رئيسي لتقدم المساواة بين النوع الإجتماعي في العام 2030. وقد يساعد هذا الهدف في إستدامة الإهتمام الدولي ويعزز الإرادة السياسية على المستوى القومي لاسيما في الدول التي ينتشر فيها زواج الأطفال بصورة كبيرة. وطبقاً لتقرير اليونيسيف 2015 «زواج الأطفال في إفريقيا»، فإن زواج الأطفال ظل يتناقص ببطء في إفريقيا، ولكنه بقي أعلي من المعدل العالمي[3]. والتقدم الأكبر في تناقص زواج الأطفال في إفريقيا قد ظل ملموساً في الجزء الشمالي من القارة.

زاد الإهتمام بالقضاء على زواج الأطفال في السودان منذ عام 2016 عندما ظهر كتوصية من الأمم المتحدة بعد تقديم السودان تقريره الدوري الشامل (United Nations 2016 a; 2016b). بالإضافة إلي ذلك، فقد برز هذا الموضوع إلي الأجندة العامة في سياق إصلاح قانون الأحوال الشخصية للمسلمين 1991 الذي يسمح بالزواج بـ «التمييز» في سن

3 - اليونيسيف بصفة خاصة تنظرإلي نسب النساء في الفئة العمرية 20 – 24 واللائي تزوجن أوإرتبطن في حياتهن قبل عمر 18 سنة، في البلدان الإفريقية.

عشرة سنوات. أضف إلي ذلك إنه وطبقاً لقانون 1991م تحتاج المرأة إلى وصي (أب – اخ – عم أو خال) لعقد زواجها. وعند إجازة قانون 1991م إستخدم المشرعون آنذاك حججاً دينية للدفاع عن تشريع زواج الأطفال. ومع ذلك، تعمل الآن كل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني علي التغيير القانوني والإجتماعي. وبالأخص نادت المنظمة السودانية للتنمية والبحث (سورد) بشدة على أهمية إصلاح قانون 1991م متضمناً الأحكام المتعلقة بزواج الأطفال. كما وجه مركز «سيما» أيضاً إهتمامه بهذه القضية، خاصة من خلال العمل مع الضحايا. وفي ديسمبر 2015 أطلقت الحكومة السودانية حملة الإتحاد الإفريقي للقضاء علي زواج الأطفال في إفريقيا (African Union 2015b). بالإضافة إلي ذلك فإن المجلس القومي لرعاية الطفولة، تحت إشراف وزير الرعاية الإجتماعية قد قام بصياغة إستراتيجية للتخلي عن الممارسة، وهي بصدد الإجازة بواسطة مجلس الوزراء.

وفي حين أنه لم يتم إصلاح قانون الأحوال الشخصية للمسلمين 1991م حتى وقت كتابة هذا التقرير، يعرف قانون الطفل 2010 «الطفل» علي أنه شخص دون الـ 18 سنة. وقد إشتمل هذا القانون علي مواد تحمي الأطفال من كافة أشكال التميز، وعليه، فقد اسندت اليه كافة مبادرات إصلاح القانون الخاصه بالحد الأدنى لعمر الزواج. ومع ذلك، لاقت هذه المبادرة معارضة من قبل المجموعات الدينية المحافظة التي ظلت تقدم حججاً للدفاع عن ممارسة زواج الأطفال بإعتبار أن له مايبرره في الشريعة الإسلامية. وعلي الصعيد الآخر، تواصل النساء جهدهن محاربة زواج الأطفال علي المستوى القومي والمحلي، بتوضيح الآثار الضارة المتعددة لهذه الممارسة. وبولاية البحر الأحمر فهناك مجموعة من المنظمات المحلية غير الحكومية، منظمات المجتمع القاعدية، وكذلك مجلس رعاية الطفولة بالولاية شاركت في الجهود المستمرة لرفع الوعي بالآثار الضارة لزواج الأطفال.

يبحث هذا التقرير زواج الأطفال في ولاية القضارف بشرق السودان. في

العام 2014م، هنالك حوالي 49% من النساء في الفئة العمرية 20 - 49 بولاية القضارف قد تزوجن دون سن 18 سنة (CBS and UNICEF, 2014). وهذه الإحصائية هي أعلى من زواج الأطفال علي المستوى القومي بالسودان، والتي كانت 38% في عام 2014م، (ibid). في الواقع، تزايدت ممارسة زواج الأطفال بولاية القضارف بشكل طفيف بين عامي 2006 – 2014، من 48.6% في 2006 إلي 48.8% في 2010 إلي 49.3% في 2014. (FMH and UNICEF, 2006: CBS and UNICEF, 2010 and 2014).
وهذا التقرير هو جزء من سلسلة تقارير عن زواج الأطفال في كل من ولاية البحر الأحمر، ولاية القضارف وولاية كسلا، بشرق السودان[4]. وتأتي أهمية هذه الدراسة من تصنيف السودان لزواج الأطفال كنوع من أنواع العنف ضد المرأة، وقد أصدر السودان خطة قومية (2012 - 2016) للقضاء على العنف. زواج الأطفال له أولوية قصوى بالنسبة للمجلس القومي لرعاية الطفولة، والمنظمات القومية والدولية.

وتفيد نتائج دراستنا بأن زواج الأطفال هو شكل من أشكال عدم الإعتراف بحقوق الفتيات الراسخ في الثقافة السائدة، بما في ذلك حقهن في تقرير من ومتى يتزوجن. وغالباً ما توجد صور نمطية حول الفتيات البالغات علي أنهن عرضة للسلوك غير الحميد أخلاقياً مما قد يضر بشرف الأسرة والمجموعة الإثنية مستقبلاً.
وتشير الدلائل الإحصائية المتاحة إلي إرتفاع في ممارسة زواج الأطفال في الماطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية[5] ولكن حتى الآن لا توجد

4 - وعلى ذلك المعلومات المضمنة في المقدمه والجزء الثالث (عن اسباب واثار زواج الاطفال) مكرره في كل تقرير. مع بعض التعديلات قي ابراز الاختلافات بين الاوضاع في الثلاث ولايات. انظر (*El Nager, Tonnessen and Bamkar, 2017*; *El Nager, Mahjoub and Idris 2017*)

5 - تختلف الاحصاءات عن زواج الاطفال بين الولايات ولكن عموما النسبة اعلى في الريف مقارنة بالحضر. على حسب المسح التعدد المؤشرات *2014* من القئه العمريه *20-49* سنه *42.3%* من المنلطق الريفيه و*29.1%* من المناطق الحضريه تم زواجهن قبل ان يصلن *18* سنه ((*CBS and UNICEF 2014*)

دراسة تناولت أسباب وآثار الممارسة في الريف. يهدف هذا التقرير إلي سد هذه الفجوة عن طريق دراسة وجهات نظر افراد المجتمعات الريفية بولاية القضارف، السودان عن ممارسة زواج الأطفال. ويمكن الإستفادة من النتائج الواردة في هذا التقرير في تصميم التدخلات والبرامج التي تهدف إلي إنهاء زواج الأطفال، خاصة تلك التي تهدف لتغيير الاعراف التي ظلت تدعم هذه الممارسة، وتعزيز حقوق النساء والفتيات لإتخاذ القرارات المتعلقة بمن، ومتى يتزوجن.

تتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة في الآتي:

- فهم إتجاهات المجتمعات بمحلية ريفي وسط القضارف نحو التعليم والزواج لكل من البنات والبنين.
- معرفة الرؤى والأفكار وراء الحجج المقدمة وعملية إتخاذ القرار بشأن زواج الأطفال.
- إلقاء الضوء علي المخاطر المرتبطة بزواج الأطفال كما تراها المجتمعات بمحلية ريقي وسط القضارف.
- تسليط الضوء علي تجارب الفتيات اللائي واصلن في التعليم بدلاً من الزواج، وكذلك
- معرفة وجهة نظر المجتمعات الريفية لبرامج التوعية للتخلي عن زواج الأطفال.

وتشير نتائجنا إلي أن التحكم بعفة وطهارة الفتيات وحمايتهن من الوصمة لكونهن غير متزوجات/غير خصبات، وتربية وتطبيع الفتيات الصغار علي أن يصبحن زوجات مطيعات هي الدوافع الهامة لزواج الأطفال بريفي القضارف. ومقارنة بولايتي الشرق الأخريين بالسودان، فإن الفقر يعتبر دافعاً لزواج الأطفال إلي حد أكبر منه في ولاية كسلا وولاية البحر الأحمر المجاورتين. أضف إلي ذلك، فإن ضعف البنى التحتية الأساسية الخاصة بالتعليم، والتكلفه العاليه للتعليم تدفع الفتيات لترك المدرسة والإنخراط

في زيجات مبكرة إلي درجة كبيرة جداً مقارنة بولاية البحر الأحمر (El Nagar, Bamkar, and Tonnessen 2017).

يمثل السياق الإجتماعي والإقتصادي بولاية القضارف تحديات خاصة أمام إنهاء زواج الأطفال. حيث النشاط ضد زواج الأطفال علي المستوى المحلي لم يترسخ بعد في المجتمع، هذا بجانب تركز الجهود الدولية بصورة أكبر في مجال وفيات الأمهات، وخاصة التخلي عن ختان الإناث، وذلك بدلاً من إعتماد نهج متكامل لمعالجة كافة أشكال الممارسات التقليدية الضارة بإعتبارها أشد وأقصى أشكال التمييز القائم علي أساس النوع.

ومع ذلك، نجد بعض الدلائل تشير إلى تغيير في الإتجاهات نحو الفتيات اللائي واصلن في التعليم دون أن يتزوجن مبكراً. فالكثير من النساء والفتيات بولاية القضارف قد أكملن تعليمهن وإنتقلن لشغل وظائف في مناطق محافظة إلي أقصى حد، مما أدى إلي تأخر زواجهن في بعض المجتمعات الريفيه. ومن المثير للإهتمام، لم تواجه النساء والفتيات غير المتزوجات الملتحقات بالمدارس والجامعات بولاية القضارف أي مشكلات/ عقوبات إجتماعية، أو وصمة تتعلق بوصفهن بـ (البايرة) كما هو الحال في ولاية البحر الأحمر (El Nagar, Bamkar, and Tonnessen 2017).

2. منهجية وطرق الدراسة[6]

تم إستخدام المنهجية النوعية لفهم تصور المجتمعات الريفيه بولاية القضارف لزواج الأطفال، وهو موضوع ذو حساسية ثقافية وتعقيدات تراكمية. تم جمع البيانات خلال شهري مايو ويوليو 2016.

6 - جامعي بيانات في هذه الدراسة، إثنان من الرجال، وثلاثة نساء. قبل البدء في العمل الميداني تم إعطاءهم المعلومات عن الغرض من الدراسة ، الإطار المفهومي، كيفية ملء إستمارة الإستبيان وكيفية إجراء المقابلة ومجموعات النقاش المحورية. كما وضعنا قواعد لجامعي البيانات لتجنب الضغط علي المبحوثين في حال أصابهم التعب أو الملل أثناء إجراء المقابلات. وأشارت تقارير جامعي البيانات إلي أن هنالك عدداً قليلاً من النساء والرجال قدإنسحبوا من المقابلة عندما علموا بموضوع المقابلة والزمن الذي تستغرقه.

وقد إستخدمنا ثلاثة أدوات رئيسية في جمع البيانات، وهي المقابلات المنتظمه/ الإستبيان، المقابلات شبه المنتظمه (فرديه ومع مجموعه)ً، ومجموعات النقاش المتعمقة.

تركزهذه الدراسة علي ولاية القضارف بشرق السودان، وهي ولاية تنتشر فيها ممارسة زواج الأطفال بصورة كبيرة مقارنة بالأجزاء الأخرى من القطر. تم إختيار محلية وسط القضارف كمكان لإجراء الدراسة. وتم إختيار هذه المحلية قصداً نسبة لأنها منطقة ريفية يعمل معظم سكانها بالزراعة وتجارة الماشية. تم جمع البيانات في أربعة قرى في محلية وسط القضارف، وهي: أم صنيبرة، القدمبلية (ترفة)، غبيشة، ورفاعة. ويوجد بكل هذه القرى مدارس أساس لكل من البنين والبنات، كما يوجد بها أيضاً مدارس ثانوية للبنين، ومدارس ثانوية للبنات بإستثناء قرية رفاعة. وتبعد المسافة بين هذه القرى ومدينة القضارف ما بين 3 – 6 أميال، ويسهل الوصول إلي المدينة بواسطة الطرق المعبدة ونظام المواصلات/ البصات العامة. وبما أن مناطق ريفي محلية القضارف تشمل مجموعات إثنية محددة من شمال وغرب السودان، فقد إخترنا عينة ثابتة مكونة من 200 فرد بالمحلية، بواقع 50 فرداً في كل قرية من القرى الأربعة. وقد قمنا بملء 191 استبيان، 89 منها كانت خاصة بالإناث، و 108 خاصة بالذكور.

وفي كل قرية تحدثنا إلي الأسر للحصول علي إستجاباتهم. وقد كان هنالك تنوع في المبحوثين في كل أسرة من حيث الأعمار والنوع الإجتماعي، وقد كان عدد قليل جداً منهم دون سن 18 سنة. كما تم التوصل إلي قادة المجتمع المحلي، العاملين بالخدمة المدنية في المؤسسات الحكومية ذات الصلة، الناشطين في منظمات المجتمع المدني، الشباب أقل من 18 سنة (سواء كانوا ملتحقين بالمدرسة أم لا)، وفتيات المدارس أقل من 18 سنة، وذلك لإجراء مقابلات غير منتظمه ومجموعات نقاش إضافية.

تكونت إستمارة الإستبيان من أسئلة المسح الميداني المغلقة التي تدور حول: (1) إتجاهات الرجال والنساء بالمجتمع المحلي نحو زواج الأطفال

والتعليم (2) إلي أي مدى تتم الإستشارة قبل الزواج بالنسبة للأولاد والبنات (3) آثار زواج الأطفال، و(4) المشكلات التي تواجه الفتيات غير المتزوجات اللاتي يواصلن في التعليم. بالإضافة إلي ذلك، فقد سُئل المبحوثون عن مبادرات رفع الوعي بخصوص زواج الأطفال. تمحورت عملية ملء إستمارات الأستبيان حول أفراد الأسر، وذلك بناءً علي تواجدهم وموافقتهم. ويحتوى الملحق بهذا التقرير علي البيانات الديمغرافية الخاصة بالافراد الذين قاموا بملء هذه الإستمارات (191 فرد).

بالإضافة إلي ذلك، فقد قمنا بالمقابلات شبه المنتظمه ولتكملة وتعضيد معلومات الإستبيان، خاصة فيما يتعلق بالاسباب والاستشاره للبنات في الزواج والمهر و المشكلات والآثار المترتبة علي زواج الأطفال. شملت أدوات جمع البيانات النوعية/الكيفية الأسئلة المفتوحة حتى تتيح الفرصة للمبحوثين أن يعبروا عن إستجاباتهم بمفرداتهم الخاصة، بدلاً من حصر خياراتهم ضمن إستجابات محددة موجودة بإستمارة الإستبيان. قام جامعو البيانات بإجراء 36 مقابلة فردية مع الرجال والنساء بالأُسر، قادة المجتمع المحلي، ومقابلات الجماعه مع بعض الكبار من الرجال والنساء ومع الشباب والشابات (فيهم أقل من 18 سنة). كما قمنا أيضاً بإجراء مقابلات إضافية مع الموظفين بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية كمجلس رعاية الطفولة بولاية القضارف، ومنظمة زينب للتنمية.

واخيراً، إستضفنا مجموعة نقاش متعمقة مع فتيات المدرسة الإبتدائية - واحدة في كل قرية من القرى الأربعة – وركزت مجموعات النقاش علي رغبة الفتيات في مواصلة تعليمهن والعوامل التي تؤثر في قراراتهن بشأن الزواج والتعليم.

33. زواج الأطفال: الأسباب، الآثار وعوامل التغيير:

يُعرّف صندوق الأمم المتحدة للسكان زواج الأطفال بأنه رباط قانوني أوعرفي بين شخصين يكون كلاهما او احدهما أقل من عمر 18 سنة

(UNFPA 2012: 12). وبالرغم من أن زواج الأطفال يؤثر على حياة كل من الأولاد والبنات، إلا أنه يؤثر في حياة الفتيات بصورة كبيرة. وهناك عدد من الدول يسمح قانونها بتزويج الفتيات في عمر صغير، وعادة يكون الحد الأدنى لتزويجهن أقل من الأولاد. وسنوياً يتم تزويج 15 مليون فتاة دون سن 18 سنة، معظمهن يتزوجن من رجال أكبر سناً بكثير من عمرهن (UNICEF 2014a,1).

هناك عدد من الإتفاقيات والبروتوكولات والقرارات الدولية والإقليمية التي تدين زواج الأطفال، بما فيها قرار الأمم المتحدة عن زواج الأطفال، الزواج المبكر والزواج القسري (United Nations 2016c) الذي يعرف بـ«زواج الأطفال، الزواج المبكر والزواج القسري» كممارسات ضارة تنتهك، وتخترق وتسيء لحقوق الإنسان. وزواج الأطفال هو مرادف لـ«الزواج المبكر» بما أن المصطلحين يشيران إلي الزواج الذي يكون فيه أحد أو كلا الطرفان دون 18 سنة (بالرغم من أن ذلك يعتمد أيضاً علي التعريف القانوني لـ«الطفل» في البلد المعين). وبالمقابل، يتضمن الزواج القسري الزواج الذي يكون فيه عمر الطرفين أكبر سن 18 سنة ولكن ليست هناك موافقة من كلا الطرفين علي الزواج. وقد إخترنا في هذا التقرير أن نستخدم مصطلح «زواج الأطفال» لمناقشة زواج الأطفال والزواج المبكر معاً، حيث لا يركز التقرير علي الزواج القسري بالرغم من أن زواج الأطفال وفقاً لتعريفه هو زواج قسري (بما أن الطفل لايمكنه أن يعطي موافقته على الزواج).

زواج البنات ممارسة تقليدية ضارة وشكل من العنف ضد النساء. ويمكن وصفه بأنه نوع من العنف التي الذي يؤثر سلباً علي الصحة الإنجابية والتعليم والفرص الإقتصادية للنساء والفتيات وذلك بوضعهن تحت سلطة ازواج لم يقمن بإختيارهم. وينص الإعلان العالمي للأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان 1948 علي أن الزواج يجب أن يكون «دخول الزوجين في علاقة الزواج بحرية وموافقة كاملة» (المادة 16.2). ومع ذلك،

غالباً ما يكون هنالك عنصر إكراه في زواج الأطفال (سواء في السودان أو غيره): الآباء، الأوصياء/أولياء الأمور أو الأسر يضغطوون علي الأطفال لإجبارهم علي الزواج، طرفي الزواج من الأطفال ليس لهم يد في تقرير من ومتى يتزوجون.

وتعرف معاهدة حقوق الطفل 1989 الطفل بأنه «أي شخص دون عمر 18 سنة» (المادة 1). وقد صادق السودان علي معاهدة حقوق الطفل عام 1990، وأصبح للمعاهدة دور فعال في مناصرة حقوق الطفل في السودان. وبالرغم من أن إتفاقية حقوق الطفل لم تتناول زواج الأطفال علي وجه الخصوص، فقد قدمت بعض المعايير والتدابير لحماية الأطفال مما يوفر إطاراً يمكن من التصدي لهذه المسألة. ويعتبر القرار مهماً لتعريف الطفل بأنه أقل من 18 سنة. وفي عدد من المجتمعات التي ينتشر فيها زواج الأطفال، يعتبر البلوغ هو المعيار بين الطفولة والنضج، بعكس المعيار الدولي الذي يستند إلي عمر 18 سنة (UNICEF 2001). وفي البلدان المسلمة التي تطبق قانون الشريعة، البلوغ يعني بداية الدورة الشهرية بالنسبة للفتيات. وبالرغم من أن الترتيبات للزواج يمكن أن تبدأ قبل مرحلة البلوغ، إلا أن هذه الزيجات لا يفترض أن تكتمل قبل وصول مرحلة البلوغ. ومع ذلك يحدد قانون الأحوال الشخصة للمسلمين 1991م سن التمييز بـ 10 سنوات، بالرغم من أن الأطفال لا يصلون عادةً سن البلوغ في هذا العمر. ومن ناحية أخرى يعرف قانون الطفل القومي 2010 الطفل بأنه «شخص أصغر من 18 سنة» ولكنه لم يذكر زواج الأطفال.

إتفاقية القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة 1979 (سيداو) وهي الإتفاقية الدولية المعروفة علي نطاق واسع بوثيقة حقوق النساء، تدين زواج الأطفال بوضوح. تناولت سيداو موضوعات أساسية تخص حقوق النساء بما فيها عمر الموافقة علي الزواج. تدعو المادة 16.2 الدول الأطراف إلي وضع تشريعات خاصة بالحد الأدنى لعمر الزواج لكل من الرجال والنساء: «لا يكون لخطوبة وزواج الأطفال تأثير قانوني، ويتم إتخاذ كافة الإجراءات

اللازمة بما في ذلك التشريعات لتحديد الحد الأدنى لعمر الزواج». لجنة القضاء علي التمييز ضد المرأة، وهي عبارة عن كيان من الخبراء المراقبين لسيداو قد أصدرت توصية تنص علي أن 18 سنة هو الحد الأدنى لعمر الزواج لكل من الرجال والنساء (CEDAW Committee 1994, 36).

وبالمثل، فإن المادة 6 من البروتوكول الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (والمعروف أيضاً ببروتوكول مابوتو) فيما يخص حقوق النساء تنص بوضوح علي أنه يجب أن يكون للرجال والنساء حقوق متساوية فيما يتعلق بالزواج (African Union 2003). وضمن أشياء أخرى يتطلب الزواج موافقة طرفي الزواج، وأن يكون الحد الأدنى للزواج 18 سنة بالنسبة للنساء، بالإضافة إلي تسجيل الزواج. والسودان أحدى الدول القليلة التي لم تصادق أو توقع علي إتفاقية سيداو. كما أن السودان قد وقع علي بروتوكول مابوتو ولكن لم يصادق عليه. وهذا يجعل من إتفاقية حقوق الطفل المعاهدة الدولية الأكثر أهمية في السودان من حيث الدعوة الحد الأدنى لعمر للزواج بـ 18 سنة.

يوجد زواج الأطفال في العديد من الدول، الأقاليم، الثقافات والأديان. وتوجد الزوجات الطفلات في كل المناطق بالعالم، بما فيها الدول الغربية. ولكن، 30 دولة من أصل 40 دولة ينتشر فيها زواج الأطفال هي من دول الإتحاد الإفريقي (African Union 2015a, 3). والسودان أحدى هذه الدول ذات الإنتشار الواسع لزواج الأطفال.

أصول زواج الأطفال متعددة ومتجذرة بعمق، لذلك، نورد في الأجزاء التالية معلومات بمثابة خلفية عن التمييز ضد النوع الإجتماعي في السودان، والذي يمثل أحد الجذور الأساسية للممارسات التي تضر بحياة النساء والفتيات، مثل زواج الأطفال. ومن ثم سنتناول بعض الدوافع المحددة لهذا الزواج كظاهرة إجتماعية فريدة من نوعها، مع مناقشة الآثار الضارة لهذه الممارسة. وبنهاية هذا الجزء سنناقش بعض التدخلات الموجودة/القائمة حالياً ضد ممارسة زواج الأطفال.

3.1 التمييز ضد النوع الإجتماعي في السودان

يقدم هذا الجزء العوامل والعمليات التي تدعم إستمرار زواج الأطفال بولاية البحر الأحمر والتي ترتبط بشكل أساسي بالتمييز ضد النوع الإجتماعي، والذي تدعمه وتشكل أنماطه السياسات والقوانين علي المستوى القومي بالسودان، نسبة لأنه لم يتم تطبيق نظام اللامركزية الذي يمنح الولايات حق الحكم الذاتي. وعليه، لفهم دوافع وديناميكيات زواج الأطفال بولاية البحرالأحمر، لابد من الأخذ في الإعتبار التمييز ضد النوع الإجتماعي علي المستوى القومي.

3.1.1 التمييز ضد النوع الإجتماعي علي المستوى القومي في السودان

جاءت الحكومةالحالية للسلطة عن طريق إنقلاب عسكري عام 1989م، وقامت بعميات الأسلمة إستناداً إلي فرضية أن المعتقدات العربية والإسلامية تمثل أساس الهوية القوميه والمواطنة بالدولة، وبناءً علي ذلك استمرت المحاولات لإعادة صياغة النظم السياسية، الإقتصادية، الثقافية والقانونية. وقد سمي ذلك بالمشروع الحضاري، وكغيره من المشاريع بالمنطقة، ظلت قضية المرأة في مقدمة التحديات التي التي تواجه هذا المشروع (Hale 1997; Nageeb 2004; Tonnessen 2011). بالأخص في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين 1991م، والذي يصفه الناشطون بأنه إنتكاس في قضية حقوق المرأة.

المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه قانون الأحوال الشخصية هو مبدأ القوامة، والذي يشير إلي الذكر كوصي علي المرأة. اللذين صاغوا هذا القانون من الإسلاميين ربطوا القوامة بفكرة المسؤولية المادية.[7] عندما ينفق الزوج

7 - مثلاً يجب إعطاء النفقة للزوجة حتى ستة شهور بعد الطلاق. ويكون الزوج مسؤولاً ماليا عن الاطفال حتى عندما يكونون في حضانة الام. والاب مسؤول ماليا عن بناته حتى يتزوجن، وعن الابناء حتى يستطيعون الاعتماد ماليا علي أنفسهم. بالإضافة الي ذلك، ترث المراة نصف ما يرثه اخوها . والسبب في قانون الميراث هو ان الزوج هو العائل بالنسبة

علي زوجته فإن ذلك يبرر واجبها في طاعتة، المواد من 91 وحتى 95 في القانون تطلب من الزوجة صراحة أن تكون مطيعة لزوجها، وأن ترعاه وتخلص له. وبسبب مطلب الطاعة يمكن للرجل أن يمنع زوجته أو زوجاته من العمل خارج المنزل، كما تعتبر الزوجة غير مطيعة «ناشز» إذا تركت منزل الزوجية بدون إذن زوجها (ما لم تكن شروط ذلك موجودة في عقد الزواج)، أو إذا رفضت أن تسافر مع زوجها بدون أسباب مقبولة.[8] ومن ناحية أخرى يمنح قانون الأحوال الشخصية للمسلمين الزوجة «مهر»، وما يسمى بالنفقة، وحق منح الإذن لزيارة والديها وأقاربها وكذلك عدم الأذى العضوي أو النفسي.[9]

هناك موضوعان مرتبطان بالرجل «الوصي» وهما محل نزاع في السودان. الأول، بالرغم من أنه بموجب القانون لابد من موافقة طرفي الزواج، لكن بموجب نفس القانون تحتاج الأنثى إلى رجل «وصي» او «ولي» لتحقيق صحة الزواج (المادة 25). كما تعطي المادة 33 من القانون الدولي الحق في في إلغاء صحة الزواج الذي تم بدون إذنه، ما لم تكن المرأة حاملاً.[10] ثانياً، «عمر» الموافقة علي الزواج هو عمر «التمييز» والذي تم تحديده بعشرة سنوات (المادة 40 (3)). و«التمييز» مرحلة «لا يكون فيها الشخص بالغاً ولكنه طفل يظهر درجة من الإستقلال والمعرفة» (Abdel Halim 2011, 9).

للاسرة. وبالتالي يعتبر ميراث المراة هو ملكية خاصة بها، بينما يستخدم ميراث الرجل للقيام بالتزاماته تجاه اسرته.

8 - ونتيجة مباشرة للنص علي الطاعة، فان مفهوم الاغتصاب الزواجي غير موجود في القانون. فاذا تحققت الشروط المنصوص عليها، فلا يسمح للزوجة أن لا تتقبل ممارسة الجنس مع زوجها (*Tonnesson 2014*).

9 - يسمح للرجل ان يتزوج اربعة زوجات، بالرغم من انه يجب ان يعامل زوجاته بعدالة ومساواة (المادة *51* (*d*). ينص القانون ايضا علي ان الزوج يجب ان يوفر بيوتاً منفصلة لزوجاته، مالم يتفقن علي العيش معا في نفس البيت (المادة *79*)

10 - علي ولي الامر ان يقدم عريضة للمحكمة في خلال سنة من اتمام الزواج.

هذه المواضيع متداخلة بطبيعة الحال، وفقا للناشطين في مجال حقوق المرأة، فبما أنه لا يمكن للطفل أن يعطي موافقة في عمر عشرة سنوات (مما يجعل أي زواج في ذلك العمر قسري). وبحقيقة أن الرجل «الوصي» يمكن أن يقوم بعقد زواج طفل فإن ذلك يمهد لإستمرار زواج الاطفال في السودان.

عندما اعتمد قانون الأحوال الشخصية للمسلمين 1991م، قدم واضعو القانون حججاً بأن يتم الزواج في عمر التمييز لمنع وقوع العلاقات الجنسية المشروعة. فالجنس خارج إطار الزواج ممنوع في الإسلام. وبما أن النساء تبدأ لديهن الرغبات الجنسية مع البلوغ، فإن الزواج المبكر هو الحل الإسلامي للتعامل مع مخاطر الوقوع في الفحشاء. ومن وجهة النظر الإسلامية فإن الفتنة الجنسية الموجودة اليوم في المجتمعات الحديثة التي لا يوجد بها فصل حاد بين النوع الإجتماعي بالمدارس وأماكن العمل، يمكن أن تعزى للتخلي عن الزواج المبكر، كما هو الحال في الغرب المتهم بالإنحلال/الذي يفتقر للأخلاق. وهنالك زعم بأن الزواج المبكر يضمن حدوث العلاقات الجنسية في ظل الزواج فقط. ويدعم قانون الأحوال الشخصية للمسلمين الحديث (موجود في صحيح البخاري وصحيح مسلم) الذي يذكر أن النبي محمد قد تزوج السيدة عائشة وعمرها ست سنوات. وتشير الدلائل إلي أن عملية الزواج قد تمت عندما بلغ عمرها تسع سنوات، وبالتالي إرساء الممارسة علي أساس أن الفتيات يبلغن في عمر تسع سنوات وأقل. وفي السودان المعاصر هناك إعتراض علي هذا التفسير والفهم للإسلام بواسطة النساء داخل الحكومة والناشطين في مجال حقوق المرأة فهم يرون أن هذا الحديث ضعيف وهو تفسير ذكوري خاطئ للمصادر الإسلامية.

وبالرغم من وجود واستمرار التمييز ضد النوع الإجتماعي تاريخياً في كل من مناحي الحياة العامة والخاصة، إلا أن هناك تغييراً ملحوظاً في بعض المجالات. مثل تزايد عدد النساء والفتيات في التعليم. نسبة الفتيات

في عمر 6 سنوات بمدارس الأساس في العام 2011 و2012 كان 81% (Federal Ministry of Education n.d.,26). وبالرغم من أن السودان هو صاحب أعلى معدل (24%) بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفتيات المتسربات من المدرسة قبل إكمال الصف الأخير بمرحلة الأساس عام 2014 (UNICEF 2014b, 38) ، فإن الإناث يمثلن 48.8% من طلاب البكالوريوس و 44% من طلاب الدبلوم بالجامعات الخاصة والحكومية (Elnagar et al. 2011, 95)

بالإضافة إلي ذلك، فالنساء قد أصبحن أكثر ظهوراً من ذي قبل، في كل القطاعات الرسمية وغير الرسمية لمختلف الأنشطة الإقتصادية، بما فيها الانشطة التي كان يسيطر عليها الرجال في الماضي، كالهندسة، الطب، والبيع بالشوارع العامة. كما يفوق عددهن عدد الرجال في مجالات التدريس والخدمة المدنية. والنساء، خاصة في المناطق الحضرية، نشطات في الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية. ومنذ إدخال حصة الـ25% في المجلس التشريعي القومي ومجالس الولايات للنساء عام 2008، أصبحت النساء أكثر تمثيلاً في صنع القرارالسياسي علي المستوى القومي والولائي. وهذ الوجود المتزايد للنساء في الحياة العامة أدي إلي المناداة بحقوق وحريات النساء، وكذلك الوقوف ضد التمييز والعنف القائمين علي أساس النوع بالرغم من حقيقة أن السودان لم يصادق على إتفاقية سيداو. ويدعم المجتمع الدولي مبادرات الحراك والمناصرة والتوعيه التي يقوم بها ناشطون في مجال حقوق المرأة في السودان والدول المجاورة، بما في ذلك العمل في موضوع زواج الأطفال، وختان الإناث والتمثيل السياسي للنساء.

ومع ذلك، فإن التقدم في مساواة النوع الإحتماعي يتضح أكثر وسط الطبقة الوسطى المتعلمة بوسط السودان وحول العاصمة دون بقية المناطق الأخرى، والتي تعاني النزاعات والتأخر التنموي. ففي السودان مازالت هناك نسبة عالية من الأمية (48%) خاصة وسط النساء، كما أن مشاركة النساء الإقتصادية ضعيفة جداً (21%) مقارنة بالرجال (54%). والمشاركة

السياسية للنساء محدودة، ووجودهن في التعليم ضعيف خاصة خارج المناطق الحضرية وبالولايات المهمشة. ففي هذه المناطق تعمل غالبية النساء في الأعمال غير مدفوعة الأجر وكذلك في أنشطة القطاع غير الرسمي الذي يفتقر للحماية القانونية (Elnagar et al. 2011). كل ذلك يحد من مشاركة النساء في إتخاذ القرار ويعيد تعزيز علاقات القوة داخل الأسرة.

وقد ظل التغيير محدوداً في قضية زواج الأطفال بالسودان. وبالرغم من الضغوط الدولية والمحلية لتحديد 18 سنة كحد أدنى للزواج، بقي قانون الأحوال الشخصية للمسلمين 1991م كما هو. ولم يُذكر زواج الأطفال ضمن الإستراتيجية القومية لتمكين المرأة ولا حتى الإستراتيجية القومية للأسرة 2009م. وبالرغم من أن قانون حقوق الطفل يتضمن مواداً تحمي الفتيات من التمييز ضدهن، فهو لا يذكر بالتحديد زواج الأطفال. ومع ذلك فإن قانون الطفل 2010 يعرف الطفل علي أنه شخص دون 18 سنة، وبما أنه يُقدم علي كافة القوانين الأخرى فإن النساء بالحكومة ومن خارجها يرين ضرورة إصلاح قانون الأحوال الشخصية للمسلمين 1991 فيما يخص زواج الأطفال. ويستمر المجلس القومي لرعاية الطفولة في معالجة زواج الأطفال من خلال رفع الوعي ولكن بدون تكثيف للحملات. وإستراتيجية القضاء علي زواج الأطفال التي بادر بها المجلس ما زالت في إنتظار الإجازة من قبل مجلس الوزراء ثم المجلس التشريعي (البرلمان). هناك عدد من المنظمات غير الحكومية، بالأخص المنظمة السودانية للبحوث والتنمية (سورد)، قد نادت بالقضاء علي زواج الأطفال. ووفقاً لـ (سورد) فإن رفع سن الزواج إلي 18 سنة وحده غير كافٍ فلابد من إلغاء الوصاية/الولاية في الزواج. وهناك حاجة لمزيد من المناصرة والتأييد لإصلاح كل القوانين التي تميز ضد النوع الإجتماعي (Badri & Al-Husseni 2014, 19).

3.1.2 التمييز ضد النوع الإجتماعي بولاية القضارف:

القضارف هي إحدى ولايات شرق السودان الثلاث، وهي مركز زراعي مهم. تتميز التركيبة السكانية للولاية بالتنوع، نسبة للهجرات التي تمت

من أجزاء مختلفة من السودان. ويتضح ذلك جلياً بالقرى التي أجريت فيها الدراسة. فكل قرية مأهولة بمجموعات أثنية من أجزاء مختلفة من السودان، جمعيها تمثل مجتمعاً متكاملاً داخل القرية وأثناء المقابلات لم يشر المبحوثون الى أصولهم الأثنية. القرى الأربعة توجد بها مدارس أساس وثانوي للبنات والبنين، ما عدا قرية رفاعة والتي لا توجد بها مدرسة ثانوية للبنات. كما يوجد بكل قرية مركز صحي. والمواصلات العامة الى مدينة القضارف متوفرة. معظم السكان الريفيين الذين أتيحت للباحثين دراستهم بالقرى الأربعة يعتمدون في معاشهم على الزراعة وتربية الحيوانات[11].

تتسم علاقات القوة بين النوع الاجتماعي بولاية القضارف بعلاقات النوع الاجتماعي السائدة في معظم المجتمعات الريفيه في السودان والتي تتسم بسلطة الرجال على النساء مع الاعتقاد بضعف النساء. ومعظم الاطفال خاصة البنات يفتقدون بعض الحقوق الاساسيه ويساهم في ذلك ضعف سياسات التنميه الريفيه. ومع ذلك فإن معظم المبحوثين قد أكدوا على ان مجتمعاتهم المحلية في حالة تغير، فهناك عدد من الاسر التي تدعم تعليم النساء والفتيات وكذلك مشاركتهن في سوق العمل (في الوظائف) والحياة العامة. كما أوضح بعضهم ان النساء حالياً أصبح لهن مزيد من الحرية، فهناك بعض منهن يعملن خارج القرية، ويتزوجن من قرى أخرى. وأوضح المبحوثون ان التغير في مجتمعاتهم قد جاء نتيجة للتأثر بالتغير في أنماط الحياة على المستوى القومي وعلى مستوى الولاية. وذكر بعض قادة المجتمع المحلي أن هناك بعض الاسر التي ما زالت تدعم التقاليد التي تعوق الاناث والذكور في بعض الأحيان وهذا متوقع، بما ان التغير الذي يحدث حاليا- بدليل كثرة وجود النساء في التعليم والخدمة المدنية، العمل العام والعمل الطوعي، الساحة السياسية والأنشطة الاقتصادية المختلفة- تقابله القوانين المقيده للمراه وسيادة تصورات ضعف المراة وخضوعها

---

11 - تستند هذه المعلومات جزئياً إلي المعلومات التي وفرها جامعو البيانات من منطقة الدراسة، وكذلك إلي بعض الأدبيات مثل *Al Houweris* (*2009*) و(*2011*) *Abusin*.

المرتبطة بالتفسيرات الدينيه غير المستنيره والاعراف التي تميز ضد المراة .

مقارنة بولايتي كسلا والبحر الأحمر، تضم ولاية القضارف عدداً محدوداً جداً من ممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. فمعظم هذه المنظمات الوطنية تعمل من الخرطوم أو كسلا وقنوات الدعم من خلال المنظمات الوطنية والمؤسسات الحكومية. وبالرغم من الوجود المحدود للمجتمع الدولي بولاية القضارف، إلا انه قدم دعماً هائلاً في مجالات الصحة والتعليم. دعمت كل من وكالات الأمم المتحدة، المانحين والمنظمات الدولية تدخلات وبرامج بولاية القضارف لحماية الطفل، حقوق النساء والتخلي عن الممارسات التقليدية الضارة كزواج الأطفال وختان الإناث.

عليه فإن الواقع بريفي القضارف، كغيرها من الولايات بالسودان يتصف بتحسين فرص النساء والفتيات في التعليم والعمل. وهذا مرتبط جزئياً بالسياسات القومية والولائية والتي تتأثر بالأصوات الفاعلة للناشطين في مجال حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني. ودعم المجتمع الدولي لهذه المبادرات قد ساهم بصورة كبيرة في تحسين وضع المرأة بولاية القضارف. إلا أن هذا التحسن قد ظل محدوداً بسبب الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة في إعادة تعزيز عدم مساواة النوع الاجتماعي، تبعية / خضوع النساء والممارسات التي تميز ضد النساء والفتيات.

3.23.2 دوافع زواج الاطفال

تشير الأدبيات عن زواج الأطفال إلي وجود عدد من الأسباب الأساسية وراء هذه الممارسة تشمل الأعراف التي تميز ضد النوع الإجتماعي المتجذرة في القيم والأيديولوجيا الذكورية، عدم توفر البدائل التعليمية والإقتصادية لزواج الأطفال، العوامل الإجتماعية التي تفاقم الوضع كالفقر، عدم الإستقرار الإقتصادي، النزاعات والأزمات الإنسانية. بالإضافة إلي أن معظم الدول التي ينتشر فيها زواج الأطفال تفتقر للقوانين التي يمكن أن تحمي الأطفال من هذه الممارسة وتضمن حقوق الإنسان

بالنسبة لهم (Mathur, Greene, and Malhotra 2003; ICRW 2011; Backlund & Blomqvist 2014, 19; Save the Children 2014; 17-18; Svanemyr et al. 2015).

وتركز دراستنا علي العوامل التالية المرتبطة بإنتشار زواج الأطفال:

- القوانين التي تبيح زواج الأطفال.
- التعليم بالنسبة للفتيات.
- الفقر، والفوائد الإقتصادية لزواج الأطفال.
- عدم مساواة النوع الإجتماعي والتمييز ضده.

3.2.1 القوانين التي تبيح زواج الأطفال

هناك 146 دولة من دول العالم تسمح فيها القوانين بتزويج الفتيات في عمر أقل من 18 سنة وذلك بموافقة الأبوين أو أي سلطات أخرى (UNFPA 2012, 12). وبالرغم من العدد المتزايد للدول التي وضعت حداً أدنى لعمر الزواج وهو18 سنة، توجد إستثناءات في كثير من هذه الدول للحد الأدنى لعمر الزواج ففي حال موافقة الوالدين، تسمح المحكمة بالإستثناء، أو إذا كانت الفتاة حاملاً. في الدول المسلمة، يشرع لزواج الأطفال عادة في إطار الدين. فمثلاً الأولاد والفتيات في إيران يمكن أن يتزوجوا في سن أصغر من تسعة سنوات. وفي السعودية والسودان فإن السن القانونية للزواج عشرة سنوات (Mortimer 2015). وتستند هذه الأعمار الصغيرة إلي التفسيرات المحافظة للشريعة الإسلامية، والتي تجيز زواج الأطفال عند البلوغ.

ومع ذلك، فإن التغييرات التشريعية وحدها لا تكفي للتغيير في ممارسة زواج الأطفال. وبالرغم من العدد المتزايد من الدول التي أدخلت الحد الأدنى لسن الزواج عند 18 سنة، فإن التنفيذ بطيء، وكثيراً ماتكون هناك جهود ضعيفة من الحكومة لتعزيز الوعي العام بالقوانين الجديدة (ICRW 2011, 4; Myres 2013, 18 - 19). ففي الهند علي سبيل

المثال، فإن الزواج قبل سن 18سنة قد أصبح غير قانوني لمايقارب الثلاثة عقود، ولكن إلي الآن حوال نصف الفتيات يتزوجن قبل سن 18 سنة (UNICEF India, n.d.). وفي نيجيريا، فإن القيود القانونية بالنسبة لعمر الزواج لم تغير في الممارسة بصورة كبيرة (Toyo 2006). وبإختصار، بينما يكون الإصلاح علي مستوى القوانين والسياسات مهما، فهو جزء غير كافٍ من الإجابة (Malhotra etal. 2011).

بعض أسباب ضعف أثرهذه القوانين يرتبط بأن زواج الأطفال ممارسة مترسخة بعمق في الاعراف والتقاليد الثقافية. (Faizunnisa and ul Haque 2003; Prettitore 2015). ومع ذلك، ففي العالم الإسلامي بأتت المناصرة التي تطالب بالتخلي عن زواج الأطفال تعتمد علي الحجج الإسلامية التي تدين هذه الممارسة (Bang 2016). فمثلاً، في تقرير للمفوضية العليا لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة عام 2013، تحدت الحركة العالمية للمساواة والعدالة داخل الأسرة «مساواة» الحكومات المسلمة التي تتمسك بالتفسيرات القديمة المختلف حولها في القوانين الإسلامية لتبرير زواج الأطفال وتبرير عدم إمكانية التغيير.

3.2.2 التعليم بالنسبة للفتيات

عدم تعليم الفتيات هو سبب ونتيجة بالنسبة لزواج الأطفال. وهنالك دليل قوي علي أن زواج الأطفال هوعامل مهم يقود الفتيات الي ترك التعليم. انظر مثلاً (Ficid and Ambros 2008 Nguyen and Wodon (2012) 8(2008) Liod and Mensch. باستخدام بيانات منذ نهاية التسعينات لبوركينا فاسو, الكاميرون, ساحل العاج ,غينيا وتوقو، نجد أن نسبة 5% -33 % من التسرب المدرسي للفتيات في الأعمر من 15 - 24 سنة، كانت نتيجة لزواج الاطفال والحمل، وذلك وفقاً للدولة. بإستخدام بيانات مشابهة لنيجيريا سنة 2006, وجد (Nguyen and Wodon (2012) أن زواج الأطفال سجل نسبة من 15% إلي 20% من التسرب المدرسي , وهو نفس الترتيب من حيث الحجم. بالإضافة لذلك، إستناداً الى (Nguyen

فإنه «إذا (and Wodon (n.d 3: citing Nguyen and Wodon 2012 ما أستبعد زواج الاطفال والحمل المبكر , فإن ذلك يمكن أن يقلل الفجوة في التعليم بين الجنسين إلي حوالي النصف».

وتسهم قلة المعينات المدرسية في إنتشار زواج الأطفال (ICRW2011,50-51). فإذا كانت مواقع المدارس تبعد بمسافة كبيرة عن المنازل ,فإن هذا يزيد القلق علي سلامة الفتيات الصغيرات، خاصة عند وصولهن سن البلوغ. نتيجة لذلك «تختار العديد من الأسر أن تُنهي تعليم ابناتها بدلاً من أن تعرض سلامتهن للخطر بإرسالهن للمدرسة» (ICRW2011,vi). وقد ترى بعض الأسر أن زواج الفتاة في سن صغيرة هومن مصلحتها, لأنه سيحميها من الإعتداءات الجسدية والجنسية.

علي سبيل المثال : أوضحت إحدى الدراسات، والتي أُجريت علي التقراي بشرق إثيوبيا، أن الفتيات علي الأغلب أكثر تسرباً من المدرسة عند وصولهن سن البلوغ، مقارنة بالأولاد.(Majaaland, 2013). لمواصلة التعليم الي ما بعد الصف الثامن يضطر معظم التلاميذ للذهاب إلي المدن القريبة. وبما أن الفتيات يعتبرن ناضجات جنسياً عند وصولهن سن البلوغ، عند سن الخامسة عشر تقريباً، يشعر الآباء بالقلق من أن يكون للفتاة صديق ذكر بالمدرسة مما يؤدي حسب عاداتهم إلى «كسرهم» أي وصمهم بالعار إذا فقدت عذريتها أو أصبحت حامل. فالآباء ملتزمون بضمان سمعة بناتهم واحترامهم في المجتمع المحلي الاثيوبي.

علي صعيد آخر، يُعتقد أن التعليم يؤدي إلي تقليل مخاطر زواج الأطفال(Jain and .Kurz,2007,2) وإستناداً إلي تقرير المساواة الآن (2024,35) فإن «البنات الأكثر تعليماً يتزوجن في وقت لاحق, ينجبن أطفالاً في وقت لاحق , وفي الغالب يصبح لهن دخل ويساهمن في الإقتصاد القومي». وهنالك سبب للإعتقاد بأن تناقص زواج الأطفال وسط البنات في عمر أقل من 15 سنة، في عدد من الدول الافريقية (علي الأقل جزئياً) مرتبط بذهاب عدد كبير من البنات إلي المدرسة، بما أن الفتيات اللائي

يعشن في المناطق الريفية الفقيرة يتسربن من المدرسة نسبة لعدم توفر فرص حقيقية أكثر من الزواج وإنجاب الأطفال بالنسبة لهن. وطبقاً لـ (UNFPA 2012,4) فإن «زواج الفتيات هو نتاج للفرص القليلة المتوفرة. فالفتيات اللائي يتغيبن عن المدرسة أو يتسربن منها هن أكثر عرضة لزواج الأطفال _ فكلما تلقت الفتاة تعليماً رسمياً أكثر وكانت أسرتها أفضل حالاً من الناحية المادية، كلما في الغالب الأعم، تم تأجيل الزواج بالنسبة لها».

3.2.3 الفقر والجوانب الإقتصادية لزواج الأطفال

يمثل الفقر والمعاملات الإقتصادية مفتاح لفهم إنتشار زواج الأطفال (Nour,2009,53) فوفقاً لليونيسيف (2016, 38) فالفتيات من الأسر الفقيرة من المرجح أن يتزوجن بمعدل الضعف عن أولئك اللائي ينتمين إلي أسر غنية. وأكثر من نصف الفتيات من الأسر الفقيرة في الدول النامية يتزوجن قبل سن 18 سنة (UNFPA 2012.36). تؤكد هذه الحقيقة البيانات العالمية التي أظهرت أن النساء والفتيات اللائي يمتلكن وسائل أكثر لا يتزوجن مبكراً (World Bank 2011,153).

تسهم المنافع الإقتصادية للزواج في زواج الأطفال (Parsons et.al 2015). فقد تتلقى الأسر مكافآت مالية فورية من تزويج بناتها مبكراً. وفي بعض المناطق تكون تكلفة الزواج منخفضة اذا كانت العروس طفلة. علي سبيل المثال في الهند وبنغلاديش تزداد كمية المهر بعمر الفتاة، ومن ثم تتعرض الأسر للضغوط لتزويج بناتها باكراً (ICRW,2011,37). وفي أماكن أخري كالشرق الأوسط مثلا، تحفز بعض العادات مثل المهر لزواج الأطفال. كما أن هناك تفضيل وقيمة أكبر كلما كانت العروس صغيرة في السن. (UNICEF 2001,6). وذلك يدفع الأسر الفقيرة لتزويج بناتها باكراً لزيادة الإستقرار الإقتصادي (Vogelstien 2013). وبمعنى آخر، فإن «الأسر الفقيرة التي تمتلك مالاً قليلاً لا يكفي حتى للطعام والإحتياجات الأساسية ,تقوم بتزويج بناتها وهذه تعتبر إستراتيجية إقتصادية للعيش» (Smaak and Varia 2015 , 4).

وبمجرد أن تتزوج الفتيات فان المسؤولية المالية للإعتناء بهن سوف تنتقل إلي الأزواج (علي عكس الأبناء). كما أن زواج الفتيات أثناء فترة الطفولة يقلل من العبء الإقتصادي لأسرهن (Mathur,Green,and Malhutra 2003,6,Myers 2013,24,Khalid 2013,28). في بعض الأحيان كما في الهند، زواج الأطفال يتم بهدف بناء تحالفات سياسية اوإثنية; فتزويج الآباء لبناتهم من أسر مرموقة من شأنه إقامة روابط إجتماعية مع القبائل أو العشائر ومن ثم تتحسن مكانتهم الاجتماعية (Nour 2009,53: see also Hudson, Bowen, and Nielson 2015). رغما عن ذلك، وحتى لو كان هنالك أسباب إقتصادية أو إجتماعية لدى الأسر لتزويج بناتهم, فان هذه الأسباب قصيرة المدى لا تخدم مصلحة الفتيات علي المدى الطويل(Parsons et al 2015).

3.2.4 التمييز وعدم المساواة بين الجنسين

لابد أن فهم دوافع زواج الأطفال المذكورة أعلاه في سياق عدم مساواة النوع الإجتماعي والتمييز ضد الفتيات الأطفال، والتي غالباً ماتدعمها الأعراف الدينية والثقافية المرتبطة بمهر العروس وحماية الفتيات والتحكم بحياتهن الجنسية (Karam2015). وتستمر ممارسة زواج الأطفال لعدة أسباب تتضمن الفقر، ضيق الفرص التعليمية، إلا أن ذلك يقع في نهاية المطاف على الفتيات فقط لأنهن إناث. وزواج الأطفال في الأساس تدفعه «التقاليد والعادات التي تميز ضد النوع الإجتماعي المتجذرة في القيم والأيدويولوجيا الأبوية» (Savnemyre et al2015). إستناداً لـ Girls Not Brides (n.d.b)9 «زواج الأطفال في الأساس متجذر في عدم مساواة النوع الإجتماعي، والإعتقاد بأن الفتيات والنساء هن بشكل ما أدني من الاولاد والرجال». ويمارس زواج الأطفال حسب الإعتقاد السائد بغرض التحكم في حياتهن الجنسية، «كما يعتقد الآباء أيضاً أن تزويج بناتهم في سن مبكرة يحميهن من الإغتصاب، النشاط الجنسي قبل الزواج، الحمل غير المرغوب فيه والأمراض المنقولة جنسياً» (Nour,2009,53) بالإضافة

إلي ذلك، فإن زواج الفتيات يصبح مهماً عند إقترابهن من مرحلة البلوغ للإستفادة من الخصوبة إلي أقصى حد ممكن (Mathur,Green,and Malhotra2003,5,Baklund and Blonquist (2014,17. وفقاً لـ(Girls Not Brids (n.d.- b) «زواج الأطفال ايضاً مدفوع بقيم السلطة الأبوية والرغبة في التحكم بحياة الإناث الجنسية.... تحمي الأسر عن كثب جنسانية وعذرية بناتها من أجل حماية شرف الأسرة. الفتيات اللائي يدخلن في علاقات جنسية أو أصبحن حبليات خارج مؤسسة الزواج يعتبرن جالبات للعار ويدنسن شرف الأسرة». وبعبارة أخرى، فان العذرية هي المفتاح للزواج وكذلك لحفظ السمعة الجيدة للأسرة.

3.3 آثار زواج الأطفال

هناك نتائج سلبية متعددة لزواج الأطفال (UNICEF, (2009 فزواج الأطفال ينتهك حقوق الإنسان الأساسية للأطفال، وتُصادر حرية الفتاة عندما لا تعطى حقها في أن تقرر مِن مَن ومتي تتزوج. وأبعد من ذلك فان الزواج في سن صغيرة يحرم الفتاة من حقوقها الأساسية في التعليم, الصحة الجنسية والإنجابية، وكذلك السلامة.

3.3.1 التحصيل العلمي والمشاركة في سوق العمل

يعتبر التعليم أحد العوامل الهامة في تأخير سن الزواج, ومن المرجح بثلاث مرات أن تتزوج الفتيات الغير متعلمات في سن ثمانية عشر عاماً من الفتيات اللائي تلقين تعليماً ثانوياً أو عالياً. وتم تحديد الزواج والحمل كواحد من العوامل الرئيسية التي تجبر الفتيات علي ترك المدرسة (Field and Ambrus:, UNFPA2012,Nguyen and Wodon2012, Lioyd and Mensch 2008). الحمل المبكر وعدم إمكانية الحصول علي الفرص التعليمية يقلل فرص التوظيف بالنسبة للفتيات المتزوجات، وبالمقابل تقل قيمتهن الإنتاجية في المجتمع (Mathur, Green n.d. Malhotra2003,10,Mann , Quigley and Fischer2015,35). عليه،

يحد ذلك من خياراتها وفرصها في الحياة، نسبة لأنها علي الإغلب تعتمد مالياً وإجتماعياً علي الرجل الذي يعول الأسرة، وبالتالي تصبح محرومة من تنمية قدراتها وفرصتها في إتخاذ خيارات وقرارات بشأن جسدها، حياتها الجنسية، حقوقها وصحتها الإنجابية (McCleary- Sills et al .2015,70)

عندما تتزوج الفتاة في سن صغيرة تستبدل فرصها لتعلم القراءة، الرياضيات ومهارات الحياة الأخرى بعملية تنشئة إجتماعية تحولها إلي زوجة خاضعة للرجل وتابعة له (Mann, Quigley, 8-Malhotra2003,7 and Fischer2015,35). وتوضح (De Silvia-de-Alwis 2008,36) «إن إمكانية حصول الفتاة المتزوجة بعد الزواج علي تعليم رسمي أو حتي غير رسمي تصبح محدودة للغاية وذلك نسبة للقيود التي تصبح محددة لحركتها، الأعباء المنزلية، الحمل والإنجاب، والأعراف والعادات الإجتماعية التي ترى عدم التوافق بين الزواج والذهاب للمدرسة».

أثر زواج الأطفال علي التعليم لا ينعكس فقط علي الفتاة، وانما أيضاً يؤثر علي الإقتصاد بصورة شاملة. وذلك لأن زواج الأطفال يقلل التحصيل العلمي للفتيات، كما تقلل مشاركتهن في سوق العمل بصوره مباشره لانهن يفتقدن المهارات التي تساعدهن لايجاد فرص عمل، وبطريقه غير مباشرة لأنهن تعرضن للاثار السالبه للزواج المبكر على تعليمهن وتقيدهن بالانجاب المبكر للاطفال. (McCleary-Sills et al 2015)

3.3.2 صحة الأمهات والأطفال

ولزواج الأطفال أيضاً مضاعفات صحية سالبة, إذ أن زواج الأطفال «يشجع علي بدء النشاط الجنسي في سن لاتزال فيها أجسام الفتيات تنمو وهن في تلك المرحلة لايعرفن إلا القليل عن حقوقهن أو صحتهن الجنسية والإنجابية» (Girl›s Not Brides, .n.d-c). وعليه تعاني الفتيات من مشكلات نفسية وإجتماعية وعاطفية جراء العلاقات الجنسية القسرية (UNICEF 2001, 9). يرتبط زواج الأطفال بمضاعفات ومخاطر صحية

أخري, حيث تواجه الفتيات المتزوجات مخاطر صحية بسبب الحمل المبكر والولادة وهن غيرمستعدات جسدياً ولا عاطفيا للإنجاب. فبمجرد أن تتزوج الفتاة فانها تواجه ضغطاً إجتماعياً شديداً لتثبت خصوبتها، مما يؤدي إلي الحمل المبكر والمتكرر. استناداً الي (Nour, 2009, 54) فان الفتيات في العمر مابين 10-14 سنة من المرجح أن يتعرضن للوفاة من 5-7 مرات أثناء الولادة. والفتيات في العمر بين 15-19 فمن المرجح أن يتعرضن للموت أثناء الولادة. وهنالك مخاطر كبري نتيجة لمشكلات أخرى تظهر نتيجة للنشاط الجنسي والحمل مثل التشنجات، نزيف مابعد الولادة، تعفن الدم، الإصابة بمرض الأيدز, والأمراض المنقولة جنسياً، الملاريا، وعسر الولادة (ibid). فمثلاً الفتيات أصغر من سن 16 سنة أحواضهن صغيرة وغير ناضجة بالحد الذي يكفي لعملية الولادة, وبالتالي فإن نسبة إحتمال إصابتهن بناسور الولادة 88%، والثقب الذي تحدثه عملية الولادة في قناة الولادة يقود الفتاة للاصابة بسلس البول او البراز (ibid). وأبعد من ذلك، فإن الامهات أصغر من سن 18 سنة معرضات للولادة المبكرة او إنخفاض وزن المواليد بنسبة 35% - 55%. تتفاقم هذه المشكلات بسبب عدم مساواة النوع الإجتماعي المتأصلة في المجتمع والتمييز الذي يتجلى في ضعف الخدمات الصحية – خاصة الممارسات التمييزية التي يقوم بها الموظفون الذكور ضد الفتيات الصغيرات (Myers2013.28)

3.3.3 السلامة والامن من العنف

يتصل زواج الأطفال بالتعرض المتزايد للعنف الجنسي والعنف القائم علي أساس النوع, وذلك لأن العلاقة الزوجية تقوم علي سلطة الزوج علي الزوجة. الزوجات الصغيرات هن عرضة للعنف المنزلي، الإساءة والإستغلال، الطلاق والهجر (ICRW, 2006) إستناداً إلي (Myers2013,30 citing and Thornton2003) "الفتيات اللائي يتزوجن في سن صغيرة أكثر عرضة للضرب والتهديد، ويعتقدن بأن لازواجهن الحق في ضربهن وإغتصابهن». وأوضحت دراسة أجريت في مصر أن 30% تقريباً من النساء المتزوجات

اللائي تزوجن في عمر الطفولة، قد أصبحن ضحايا للعنف على يد أزواجهن. كما أن 41% من النساء المتزوجات في عمر الطفولة قد سجلت لهن حالات ضرب أثناء الحمل (KoonsFamily Institute 2013,13)

3.4 التدخلات وبرامج التخلي عن زواج الأطفال

إن زواج الأطفال في تناقص بطيء. فوفقاً لليونيسف «التقدم هو الأكثر دراماتيكية عندما يتعلق الأمر بزواج الفتيات أقل من 14 سنة» (UNICEF 2014 a, 4) . عالمياً تناقصت نسبة النساء المتزوجات في الفئة العمرية 20-24 من اللائي تزوجن في سن 15 سنة من 12% في عام 1985م إلي 8% في عام 2010 (UNICEF 2014 a,4). وقد ساهمت في هذا التغيير بعض البرامج التي تهدف إلي تشجيع التخلي عن الممارسة وذلك عن طريق معالجة العوامل التي تؤدي إلي إستمرارها، وقد إختلفت بين الدول وباختلاف السياق الإجتماعي الإقتصادي لكل مجتمع.

(Girls Not Brides n.b.d) هي منظمة عابرة للحدود/ متعددة الجنسيات تعمل من أجل القضاء علي زواج الاطفال في جميع أنحاء العالم، ووضعت نظرية للتغيير تضم اربع أقسام: (1) تمكين الفتيات (2) تعبئة وتحريك الأسر والمجتمعات المحلية (3) تقديم خدمات (4) إصدار وتطبيق القوانين والسياسات. إنهاء زواج الأطفال يتطلب مجهودات فعالة تعزز الجهود المبذولة حالياً في تلك المناطق. وفي نفس الوقت ومع ذلك فان الإتجاهات نحو زواج الاطفال مختلفة، كما يتضح في دراسة المجتمعات الريفية المسلمة في بوركينا فاسو (Naguen and Wodon2015) التي وجدت إختلافات هامة في دوافع زواج الأطفال بين المجتمعات المحلية، مما يعني أن السياسات والبرامج الموجهة لمحاربة زواج الأطفال، يجب أن تأخذ في الإعتبار الأوضاع الإجتماعية المحلية، بما فيها تلك المتعلقة بالدين والأعراف المرتبطة بالنوع الإجتماعي، هذا إذا أريد لها النجاح (Karam,2015).

معظم التدخلات من أجل إنهاء زواج الأطفال يمكن وضعها ضمن واحدة من الأربع فئات المذكورة أعلاه. هذه التدخلات يمكن أن تستهدف الفتيات المعرضات لخطر زواج الأطفال، المجتمعات، القيادات القبلية والإثنية، وزعماء القبائل و/أو متخذي القرار من السياسيين. والتدخلات الناجحة لا يجب أن تستهدف هذه الفئات من الناس فحسب, بل عليها أن تجد مساندة من الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية والمحلية الملتزمة بالضغط من أجل القضاء علي زواج الأطفال.

ويعتبر البعد العالمي للتغيير مهم جداً، وذلك لعدة إعتبارات. أولاً، تؤثر القوانين الدولية علي صنع السياسات المحلية والقومية لإنهاء زواج الأطفال .علي سبيل المثال هنالك مجموعة كبيرة من البحوث تشير إلي أن الدول التي صادقت علي إتفاقية سيداو، قد إعتمدت العديد من سياسات حقوق المرأة مقارنة بالدول التي لم تصادق على الإتفاقية أنظر مثلاً (Stetson2008). ثانياً، تشجع الدول علي وضع سياسات حول زواج الأطفال اذا قام المانحون الدوليون بدعم التغيير، فالسياق العالمي قد يقدم مكافآت مادية للدول لسن سياسة خاصة بالتغيير(Adams,2007 O,Brien2013,Kang2016). ثالثاً، الجهات الفاعلة الدولية قد يكون لها المقدرة علي التأثير مباشرة للتخلي عن ممارسة زواج الأطفال مثلاً: عن طريق تمويل أنشطة مناصرة النساء, المشاركة في رفع الوعي والأنشطة التوعوية الأخرى, تقديم المساعدات المالية والتقنية لصياغة مشاريع القوانين والتدابير القانونية الأخرى. فقد ذكر (Mann, Quiglely, and Fischer 2015, 38). مثلاً أنه من خلال الدعم المقدم من المملكة المتحدة والحكومة الكندية إستطاعت حكومة زامبيا والمنظمات غير الحكومية أن تضع برامج لمحاربة زواج الأطفال.

وتعتبر التغييرات في القوانين والسياسات مهمة للقضاء علي الظاهرة (Jones et.al2014v-v1). ومع ذلك فإن تأثير التغيير القانوني يمكن أن يكون غير واضح، وهناك إختلافات بين الخبراء في حزمة العوامل

التي تؤدي إلي التغيير. فقد إعتبر علماء القانون والإقتصاد أن الضبط الإجتماعي يتحقق بصورة أساسية عن طريق الدولة من خلال النظام القانوني، فالحكومات هي المصدر الرئيسي للقوانين وآليات التطبيق (Parsons,2003) وهذا يستند الي إفتراض أن الأفراد هم فاعلين يحكمهم المنطق يغيرون سلوكهم في ظل الحوافز القانونية – وهذا إفتراض يتطلب أن يكون تطبيق القانون فيه مساواة ويسري علي الجميع (الأمر الذي عادة لا ينطبق علي الدول التي يمارس فيها زواج الأطفال). ومع ذلك، التغيير القانوني وتغيير السياسات يمكن أن يخلق في بعض الأحيان بيئة مواتية للمناصرة في غياب الديمقراطية، صياغة الإستراتيجية القومية والخطط المحلية لزواج الأطفال، أو تغيير القانون لتحديد الحد الأدنى لعمر الزواج تتيح المجال السياسي والإجتماعي أمام المنظمات الوطنية، القاعدية والدولية لتصميم تدخلات ملائمه.

يدرك علماء القانون والمجتمع بان الإستراتيجيات التي تقوم علي الردع قد تنجح، ولكن يقرون أيضاً بأن التهديد بالعقوبات الجنائية قد يكون له له أثار محدودة. فعلي سبيل المثال، عند وضع قوانين تتعلق بعادات الجماعات الإجتماعية، فإن فعالية وقوة القانون في ردع السلوك تكون محدوده (Tyler 990). وتفيد بعض الدراسات عن الممارسات التقليدية الضارة بأن التغير في السياسات والقوانين هي قضايا رمزية مهمه تدعمها الدولة وتعمل كمحفز للتغيير الإجتماعي، وتوفر بيئة مواتية للقضاء علي زواج الأطفال (UNICEF 2010). قوة هذه المحفزات تعتمد علي إستعداد الأفراد بالمجتمع المحلي للتغير (Shell-Duncan and Hernlund 2006).[12]

---

12 - في دراسة عن موضوع التخلي عن ختان الاناث حدد *Shell-Duncan and 2006 Hernlund* خمسة مراحل للتغيير: ملتزم باراده للمارسه، محاور، ملتزم متمنع، متخلي عن الممارسه باقتناع. متخلي من غير اقتناع. ألملتزم باراده هو مع استمرار الممارسه في اسرته، الملتزم الممتنع هو له الرغبه للتخلي لكن مستمر لان الآخرين غير مؤيدين للتخلي، المحاور مستمر في الممارسه ولكنه يناقش جدواها ، المتخلي الممتنع يدعم الممارسه ولكنه تركها استجابة للضغوط من الناس ، المتخلي بارادته راغب ومقتنع يتصرف وفق قناعته.

نظريات العنف المبني علي النوع والتغيير الإجتماعي تؤكد أن الممارسات التمييزية المتجذرة في المجتمع، وكذلك الممارسات التقليدية الضارة مثل زواج الأطفال يمكن تغييرها فقط من خلال تغيير الأعراف والمفاهيم المتعلقة بالنوع الإجتماعي. معظم مشروعات رفع الوعي تهدف إلي تغيير المفاهيم الإجتماعية، اوالثقافيه الداعمه للممارسات الضاره كما تحاول ان تنشر الوعي الديني المستنير من خلال العمل القاعدي والحراك المجتمعي. وتقوم نظرية التغيير وراء هذه المبادرات الخاصة برفع الوعي علي فكرة «الكتلة المحورية». وبمجرد أن تظهر الكتلة المحورية من الافراد مساندتها للتخلي عن الممارسة، وتعمل لتنوير وتحريك المجتمع لتبني الاعراف الجديده تصبح هذه المجموعه المحوريه قدوه يمكن أن تقود أفراد و أسر آخرى إلي تبني ألاعراف الجديدة وبالتالي يحدث التغيير تلقائياً ويستمر مع الزمن. والمجموعات «القدوه» او «النموذج» مهمة جداً في تحفيز هذا النوع من عمليات التغيير في الأعراف والعادات (Myres 2013, 36; UNICEF 2001; Badri and Al-Husseni 2014, 72). والمجموعات النموذجية لا تتردد في ترك الممارسات التقليدية المتمثلة في زواج الأطفال. فهم فعلاً يواجهون الوصمة المحتملة والإقصاء لكن لديهم العزيمة والقدرة علي تخطي هذه الوصمة والإستمرار في تعليم وتمكين بناتهم وتشجيعهن علي العمل بعد الدراسة (ICRW 2011, vi).

هناك تشابه كبير بين التفكير حول التخلي عن زواج الأطفال ونظريات التغيير الخاصة بالممارسات الضارة الأخرى كختان الإناث. وهنا تكون نظرية العقد الإجتماعي (200) Gerry Mackie هامة جداً. فهي تقول Mackie أن ختان الإناث والممارسات الضارة الأخرى يجب أن تفهم كموضوع يتعلق بالزواج الصحيح (at 254). فلا يمكن لفرد أن يتخلى عنها ما لم يقم بذلك أفراد المجموعة التي يتم الزواج فيما بينها. وتتنبأ Mackie بأنه «إذا إتفق عدد من الأفراد بالمجتمع المحلي علي إيقاف ممارسة ختان الإناث - وأعلنوا ذلك للعامة - فإن التغيير في المعايير سينتشر مستقبلاً للمجتمعات المحلية الأخرى مما يقود لتحول في الأعراف

الإجتماعية التي يمكن أن تساعد في إنهاء ختان الإناث» (Mackie 1996,
999). وفيما يخص الممارسات الضارة الأخرى تقول (Lejeune (2009, iv
Mackie and :

«الوالدان دائماً يريدان ماهو أفضل لأطفالهم. وهذه هي أهم قيمة تحفز قرار الآباء في إستمرار الممارسات الضارة، لأن عدم الإمتثال للأعراف الإجتماعية يجلب العار والإقصاء الإجتماعي للفتيات وأسرهن. وبمجرد إيجاد بديل للأعراف الإجتماعية بالمجتمع المحلي وإدراك الناس أن المجتمع يمكن أن يصير أفضل بترك الممارسة، فإن هذه هي القيمة الأساسية- يقومون بما هو أفضل لأطفالهم- وذلك يحفز أيضاً المجتمعات المحلية علي ترك الممارسات الضارة».

يتطلب القضاء علي زواج الأطفال تدخلات علي المستوى الفوقي (كالتغيير في القوانين والسياسات) وكذلك علي المستوى القاعدي (علي مستوى المجتمعات المحلية التي توجد بها الممارسة).

4. نتائج البحث:

3.4. زواج الأطفال: ممارسة بولاية القضارف متجذرة في التقاليد والثقافة

1. 3. 4. متى تنتهي مرحلة الطفولة؟

ذكر المبحوثون أن الطفولة تنتهي ما بين عمر 10 – 18 سنة بالنسبة للأولاد ومابين 12 – 16 سنة بالنسبة للبنات، بالرغم من أن معظم المبحوثين قد أشاروا إلي البلوغ بإعتباره عمر النضج للفتيات من غير تحديد سن معين. وبالتالي فإن العمر الذي تعتبر فيه الفتاة ناضجة تتحدد حسب نموها الجسدي. ذكر بعض المبحوثين سن 18 سنة علي أنها سن النضج بالنسبة للأولاد. ولابد أن هذه المجموعات لها خلفية/معلومات عن قانون حقوق الطفل القومي، لأن في ثقافتنا لا نربط النضج بسن معينة وإنما بمتى يصبح الشخص قادر علي تحمل المسؤولية الكاملة. وفي المناطق الريفية، يتوقع من معظم الأولاد المشاركة في الزراعة وتربية الحيوانات من عمر عشر سنوات. وعموماً، تتماشى نتائج دراستنا مع ما خلصت له دراسة Mann, Quigley, and Fischer (2015)، أي أن عمر الطفولة مرن ويتحدد بحسب السياق الذي توجد فيه الممارسة.

2. 3. 4. متى يتزوج افراد المجتمع؟

معظم المبحوثين الذين تمت مقابلتهم قد ذكروا أن عمر الزواج للذكور هو أكثر من 18 سنة وللأناث 15-16 سنة. وعدد قليل جداً منهم ذكروا 10-14 سنة للفتيات، وقله أخرى ذكرت بأن القتيات يمكن أن يتزوجن عند البلوغ. وكل الذين تمت مقابلتهم قد أكدو علي أن عمر الزواج قد إزداد عبر السنوات، فمعظم الزيجات لكل من الأولاد والفتيات أصبحت من عمر 20 سنة فما فوق.

ويوضح أحد الرجال في المقابلات «إتجاهات القرويين بدأت تتغير لمصلحة تعليم الفتيات. وذلك يرتبط بتأثير التغيير الذي حدث بولاية القضارف

وكذلك علي المستوي القومي»[13]. كما ذكر أحد الرجال (53 سنة) «الأشياء تتغير لكن من الأفضل تزويج الفتيات عند البلوغ وذلك لحمايتهن من الشباب»[14]. وتوضح العبارة الأخيرة أن المعتقدات الثقافية القائمة علي أن الذكور لا يجب أن يوثق بهم، وأن الإناث ضعيفات ويحتجن إلي حماية مازالت منتشرة بالمنطقة.

3. 3. 4. من الذي يتزوج الأطفال؟

أكد كل المبحوثين/ات بمناطق البحث بولاية القضارف أنه يُفضل زواج البنات والأولاد من الأهل والاقارب، وتكون الاولية لأبناء الأعمام والأخوال، وفي حال تقدم فرد من خارج الأسرة تتم إستشارة أبناء الأعمام والأخوال، فإذا ما كان لأحدهم الرغبة في الفتاة التي تم طلبها للزواج، فإن الأولوية تكون له. وعليه فإن تقوية الروابط الأسرية هي عامل مهم يتصل بزواج الأطفال. وفي حال المجتمعات الريفية الزراعية فإن تقوية روابط الأسرة ترتبط بالحفاظ علي الأرض في إطار الأسرة عند الميراث. (IPPFand FMRWG 2006)

عند إجراء المقابلات الفرديه تم سؤال المبحوثين عن ماذا لو تزوجت الفتيات من رجال كبار في السن ومتزوجين؟. معظم المبحوثين أكدو أن ذلك نادراً ما يحدث. ومع ذلك ذكر رجل متزوج في الـ 60 من العمر «يمكنني أن أتزوج من فتاة بالصف السادس أساس إن شئت ذلك»[15] وهناك إستجابة مختلفة جاءت من والد فتاة عندما أكد قائلاً: «إذا طلب رجل مسن الزواج بإبنتي فستكون لي معه مشكلة كبيرة»[16] وتشير هذه الإجابات بوضوح إلي أنه وبينما تتغير الإتجاهات نحو تزويج الفتيات

13 - مقابلة مع رجل في الستين من العمر، تعليم أساس، بقرية ام صنيبرا 21 مايو 2016

14 - مقابلة مع رجل، 53 سنة، بقرية ام صنيبرا 20 مايو 2016

15 - مقابلة مع رجل متزوج، 60 سنة، بقرية رفاعة 20 مايو 2016

16 - مقابلة مع والد فتاة بقرية القدمبيلة ترفة 21 مايو 2016

لرجال كبار في السن ومتزوجين، فإن البعض ما زالو يقرون هذه الممارسة.

4. 3. 4. من الذي يتخذ القرارات بخصوص زواج الأطفال؟

تبدأ عملية إتخاذ القرار بواسطة الشخص الذي يبادر بفكرة الزواج. ولدى أولئك الذين يعيشون بولاية القضارف، في السودان، وفي عدد من المناطق بالعالم، عادة ما يقوم بذلك الكبار من أفراد الأسرة الممتدة (كالأعمام والأخوال). وبالإضافة إلي ذلك، فحوالي 70% من الذكور و 60% من الإناث قد ذكروا أن الزوج /العريس مهما كان عمره يمكن أن يبادر بفكرة زواجه. عليه فإن الشباب من الذكور بالمجتمعات المبحوثة لهم الخيار في الزواج.

ويشرح أحد الرجال عند مقابلته أن بعض الفتيات تتم خطوبتهن منذ الولادة لأبناء أعمامهم أو أبناء أخوالهم، وعندما تصل الفتاة سن البلوغ تذكر الأم أو الأب الأعمام والأخوال بأمر الخطوبة للزواج، في هذه الحالات فإن الزوج/العريس الذي تم إختياره قد يعارض مثل هذه الترتيبات عندما يكبر، ولكن ليس للفتاة خيار في أن ترفض. ويذكر رجل: «لقد رفض إبن عمي أن يتزوج إبنة عمه التي تمت خطوبتها له منذ الصغر، وتزوج من مدينة القضارف»[17]. وفي مثل هذه الحالات يعزى ذلك الرفض إلى أن هنالك مشكلة في الفتاة، وعليه يمكن أن تلحق بالفتاة الوصمة بسبب رفض إبن عمها.

وتصحب مبادرة الزواج عملية إستشارة لعدد من الأسر ذات الصلة بالموضوع. وتشير دراستنا إلي أن عملية الإستشارة الخاصة/المحيطة بالزواج هي في الأساس من شأن الذكور بالأسرة الممتدة. فالذكور بالأسرة لهم دور الوصاية بموجب قانون وتقاليد الأسرة. كما يوضح الجدول (1) فإن الإستشارة في تزويج كل من الأولاد والبنات تشمل في الغالب الأمهات،الأعمام والأخوال، وكذلك الأجداد والجدات. كما أن إستشارة

---

17 - مقابلة مع رجل، 43 سنة، قرية غبيشة، 20 مايو 2016

أبناء الأعمام والأخوال وأبنائهم هامة جداً إذا كان العريس ليس من الأقارب، وذلك لأنه إذا كان لأحدهم الرغبة في الزواج من الفتاة فلهم الأولولية والأفضلية. وأشار حوالي ثلث المبحوثين إلي أن الأخوان والأخوات تتم إستشارتهم. وأوضح رجل: «إن الأخوان هم المقررون الرئيسيون إذا كان الأب متوفياً أو غير موجود»[18]

جدول *1*. أفراد الأسرة الذين تتم إستشارتهم في زواج الاطفال ، حسب اجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان.

من يستشير الأب في تزويج الأطفال؟	زواج الأولاد		زواج الفتيات	
	المبحوثات الإناث %	المبحوثين الذكور %	المبحوثات الإناث %	المبحوثين الذكور %
الأم	39.8	20.4	39.8	39.8
الأعمام/الأخوال	37.3	72.2	37.3	67.6
العمات/الخالات	10.8	21.3	10.8	23.1
الأجداد/الجدات	37.3	20.4	39.8	39.8
الأخوان والأخوات	7.2	28.7	7.2	32.4

هل تتم إستشارة الفتيات في زواجهن؟

إستشارة الفتيات قبل تزويجهن مطلوبة في الإسلام[19]. لكن في الممارسة ليست هناك إستشارة حقيقية تتم في المجتمعات الريفية بالقضارف، وإنما هومجرد إعلام فقط للبنت بقرار زواجها،ولا يتم ذلك فقط بسبب العادات الثقافية في تلك المجتمعات، ولكن لحقيقة أن الأسر في ثقافة تلك المجتمعات لا تؤمن بفكرة أن من حق الأنثى أن تختار شريكها في الزواج.

18 - مقابلة مع رجل، *54* سنة، بقرية رفاعة *20* مايو *2016*

19 - .. أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «**لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف إذنها قال أن تسكت**»

وفقاً للشكل (1)، حوالي 90% من الذكور والإناث المبحوثين قد أشاروا إلي أن الفتيات تتم إستشارتهن ن قبل الزواج، بالرغم من أن هذه الإستشارة، وكما ذكر، قد لا تتعدى الإعلام بالزواج فقط.[20] وكما يوضح الجدول (2)، ثلث الذكور والإناث الذين ذكروا أن الفتيات تتم إستشارتهن هم من الفئة العمرية بين 38-47 سنة، وحوالي ربع الذكور وخمس الإناث في الفئة العمرية 18-27 سنة. عليه فالمجموعة التي تعتقد أن هناك إستشارة قد إشتملت علي كل من الآباء الحاليين وبعض من الشباب اي آباء المستقبل، إلا أن التحدي يتمثل في هل يمكن لهؤلاء إعادة النظر في قرار الزواج بعد إستشارة الفتاة- الأمر الذي يتيح للفتاة خيارات حقيقة في الزواج.

الشكل*1*. إستشارة الفتيات في الزواج بحسب إجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان

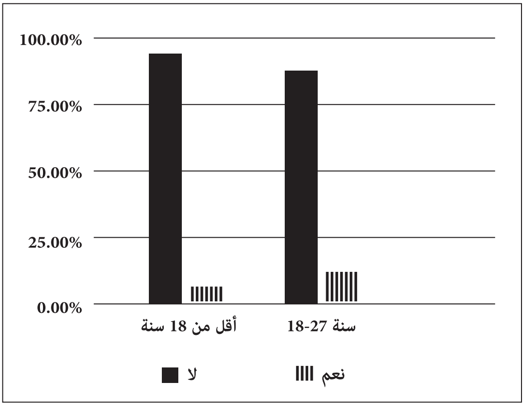

20 - تشير النتائج إلي أن *47%* من الذكور و*46%* من الإناث من اللائي أكدن أن البنات تتم إستشارتهن يتلقن تعليم مرحلة الأساس و*46%* من الذكور و*33%* من الإناث أكدوا أن البنات لا يتم أستشارنهن. لا يوجد علاقة بين التعليم وأستشارت البنات فى الزواج يحتمل إرتباط الإستشارة بالديانة والمعتقدات.

جدول (*2*): إستشارة الفتيات قبل الزواج، حسب اجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان (حسب العمر)

هل تتم إستشارة الفتيات قبل الزواج؟	العمر بالسنوات				
المبحوثين الذكور	أقل من 18 %	18 – 27 %	28 - 37 %	38 - 47 %	أكثر من 47 %
نعم	2.1	26.0	21.9	30.2	19.8
لا	0.0	27.3	36.4	18.2	18.2
المبحوثات الإناث					
نعم	13.0	20.8	31.2	36.4	10.4
لا	16.7	33.7	16.7	0.0	33.3

بالرغم من أن إستشارة الفتيات منصوص عليها في الأحكام الإسلامية، إلا أن هنالك بعض المبحوثين الإناث (10.3%) والذكور (7.2%) قد أكدوا أن الفتيات لا تتم إستشارتهن، كما أن ثلث النساء في هذه المجموعة في العشرينيات وأكثر من ثلثهن في أواخر الأربعينيات من العمر. ويدل ذلك علي أن بنات هذه المجموعة من الإناث مهددات بخطر زواج الأطفال دون إستشارتهن. وعدم إستشارة الفتيات قبل الزواج هو نتاج الأعراف الثقافية التي تقلل من قدرة النساء والفتيات في إتخاذ القرار في كل جوانب الحياة من تعليم ومعيشة.

لماذا تتقبل الفتيات قرارات الأبوين في زواجهن:

ليس للفتيات فرصة لرفض مقترح الزواج، حسب تأكيد 90% من الذكور والإناث المبحوثين وكذلك معظم الذين تمت مقابلتهم .وذلك لأسباب متعددة ومتداخلة. كما يوضح الجدول (3) أدناهـ بعض الأسباب ترتبط بالتوقعات الإجتماعية بأن الفتاة يجب أن تكون خاضعة ومطيعة. فهن ينشأن على أن والديهن هما أصحاب القرار واذا لم يطعنهم فإن هنالك عقوبات من الأسرة ، والأقارب وكذلك المجتمع المحلي . وأيضاً تقبل

الفتيات هذه القرارات لأنهن قد نشأن علي أن يضعن قيمة كبيرة للزواج، وقيمة منخفضة للتعليم في حياتهن.

وهنالك أيضاً أسباب عملية لعدم معارضة الفتيات لخيارات الوالدين. أولاً يعرفن أن الوالدين لايضعان قراراتهن في الإعتبار. بالإضافة إلي علمهن بأن الأسرة قد لا تكون قادرة علي دعم تعليمهن لأسباب ثقافية وإقتصادية.

جدول (3) الاسباب التي تجعل الفتيات يتقبلن قرار الأبوين في الزواج، حسب إجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان.

لماذا تتقبل الفتاة قرار أبويها في الزواج	المبحوثات الإناث%	المبحوثين الذكور %
الفتاة لا تعارض قرار الأسرة	1.2	49.1
الفتاة تعلم أن الأسر لا تضع رأيها في الإعتبار	24.1	8.3
الفتاة تعلم أن الزواج أهم من التعليم	7.2	8.3
الأسر لا تشجع الفتيات علي مواصلة التعليم	6.0	4.6
الفتاة تعلم أن التعليم غير مفيد لها	6.0	0.9
الفتاة تعلم أن الأوضاع المالية للأسرة لا تساعد علي مواصلة التعليم بالمدرسة	4.8	23.1

مع ذلك، ظهرت إستجابات مختلفة في المقابلات ، فذكر رجل في منتصف العمر «في هذه الأيام يمكن للفتيات أن يقلن لا، ولايمكن إجبارهن على الزواج، فالأوضاع متغيرة»[21] وهذا إعتراف بأن بعض الفتيات أصبحن متمكنات ويمكن أن يعارضن ويقاومن.

5. 3. 4. من المستفيد من المهر؟

المهر[22] مطلوب وفقا لقوانين المسلمين ، وهو هدية شكلية من العريس

21 - مقابلة مع رجل في منتصف العمر، قرية غبيشة، 20 مايو 2016

22 - وفقاً للضوابط الإسلامية، المهر هو هدية تدفع للعروس قبل الزواج أو تؤجل لتدفع لاحقاً وفي بعض الأحيان يدفع جزء منها مقدماً ويؤجل الباقي ليدفع لاحقاً.

الى العروس لتقنين رباط الزوجية. تقليدياً، فإن المهر له مكونات وأغراض مختلفة. وحوالي 40% من الأناث أكدت أن المهر يتكون من هدايا من الذهب والنقود، في حين ذكر 81.5% من الذكور أن المهر يدفع كنقود، 32.5% من النساء قد أيدن ذلك. والمهر يستخدم جزئياً في تجهيز إحتياجات العروس للحياة الزوجية. وهذه الإحتياجات تشتمل الملابس وأدوات المطبخ ويستخدم الباقي في إحتفالات الزواج.

بالرغم من أهمية المهر في عملية الزواج فلا تتم مناقشتة بين الأسر، 75% من النساء و 66% من الذكور أكدو أن الأسر لا تناقش المهر، ومن غير المقبول ثقافيا أن يُناقش المهر مباشرة مع أفراد الأسرة القريبين. ولكن عادة يكون هناك وسطاء، وعادة ما يكونون من الأقارب البعيدين والأصدقاء الذين يشتركون في نفس التوقعات السائدة بين الأسر. وترسل الأمهات أحيانا رسائل قوية عن أهمية الهدايا الذهبية، كما يعطى الذهب في معظم الأحيان إلى العروس ليكون تأمينا لها . وفي العادة يؤمن العرسان ميسوري الحال (بالأخص الكبار في السن) المصالح الإقتصادية لأسرة الفتاة كما تجني أسرة العروس أيضاً فوائد إقتصادية من دفع المهر. وفي المناطق الريفية فإن هذه الفوائد تجعل الزواج أحد الوسائل لتخفيف العبء الإقتصادي لأسرة الفتاة.

هل توضع شروط من قبل الأسر أثناء الترتيب لزواج الأطفال؟

لقد طرحنا سؤالاً عن الشروط التي توضع بواسطة كل طرف في عملية الزواج بمنطقة القضارف، فأجابت الأغلبية (أكثر من 80% من الذكور والإناث) بأنه لا توضع شروط مسبقة من قبل أسرة العروس، بإعتبار أن علاقة الأزواج تحكمها التقاليد التي يعتبرها المجتمع المحلي مناسبة ومرضية. وعدد قليل من المبحوثين قد ذكروا بعض الشروط، وتشمل الآتي:

أقل من 3% أكدوا علي أن بعض أسر الفتيات تشترط تقديم الهدايا من الذهب للعروس.

- أقل من 4% تضع شرطاً أن تسكن إبنتهم معهم بعد الزواج، علي الأقل لمدة سنة واحدة لمساعدتها علي التأقلم علي الحياة الزوجية.
- أشار 4% من الأناث و 3% من الذكور المبحوثين إلي أن أسرة العروس قد تضع شرطاً أن يكون لإبنتهم معيشة ومكان منفصل في بيت أهل الزوج.
- وذكرت إحدى النساء (38سنة وغير متعلمة) أن الأسر قد تشترط على الزوج أن لايضرب إبنتهم ويجب الا يتناول الكحول.
- كما ذكر رجل 54 سنة تلقى تعليماً ثانوياً بإحدى المقابلات: «قد يشترط الأب أن تواصل إبنته تعليمها بعد الزواج»[23](مع أن هذا لا يعتبر إستجابة واسعة النطاق، كما هو مذكور في الفقرة 7. 3. 4. أدناه)

ومع أن هذه الإستجابات تشير إلى أن هناك بعض الآباء المهتمين بحماية وتعليم بناتهم. إلا أنه من الواضح لم يذكرأحد شيئا عن الإحترام وحسن المعاملة أو مواصلة التعليم[24] في الفقرة «أخرى» بالإستبيان.

حوالي 90% من الذكور والإناث المبحوثين أكدوا أن أسرة العريس لا تضع شروطا، وحوالي 3% من الإناث و 7% من الذكور أكدوا أن أسرة العريس تشترط أن تسكن العروس معهم، ويحدث هذا عندما تظهر أسرة العروس رغبتها في أن تبقى ابنتهم معهم بالمنزل. ولكن عمومٍا فإن العريس وأسرته ليسوا في حاجة لوضع شروط لأنه فور توقيع عقد الزواج فان العروس تكون تحت سلطة الزوج وأسرته، وذلك وفقا للقانون والتقاليد، فإن العروس تحت السيطرة الكاملة لزوجها. وقد لاتزور أسرتها دون إذنه، وإذا لم يسمح لها فقد لاتراهم لفترة طويلة من الزمن، (تقليديا من النادر أن يحدث ذلك) عليه، فإن عدد قليل جداً يضع شروطاً عند الزواج لحرص الأسر علي عدم وضع عقبات أمام الزواج. ولأن اي ضوابط من

23 - مقابلة مع رجل، 54 سنة، تعليم ثانوي، بقرية رفاعة 21 مايو 2016

24 - ذكر رجل في مقابلة شبه منظمة أن الأهل فى بعض الأحيان يضعون مواصلة البنت في التعليم كشرط في الزواج.

جهة الزوج علي الزوجة مقبولة وتبررها الأعراف الثقافية التي تميز ضد النوع الإجتماعي.[25]

7. 3. 4. ماهي أسباب زواج الأطفال؟

يتضح من المقابلات الفرديه وتلك مع مجموعة البحث أن أسباب زواج الأطفال بولاية القضارف تشمل الفقر، حماية شرف الفتيات والأسرة، التحكم بالفتيات، الخصوبة وحماية شرف الفتيات من الإنحراف والوصمة التي تلحق بغير المتزوجات. ذكر أحد قادة المجتمع المحلي: «يعتقد عدد من الرجال أن زواج الفتيات الصغار يساعد علي تربية الفتيات كما يشاوؤن بالإضافة إلى ضمان الخصوبة العالية»[26]. وفي ذات الصدد، وفي نفس الإتجاة يوضح رجل، مدرس خريج جامعي «تزويج الفتاة في عمر مبكر يضمن تربيتها علي طاعة زوجها»[27]. العامل الرئيسي الذي تحدث عنه معظم المبحوثين هو حماية شرف البنت.

وبالرغم من أن الفقر لم يعد أحد الدوافع لزواج الأطفال في ولاية البحر الأحمر (El Nagar, Bamkar, and Tonnessen 2017) فقد تحدث عنه المبحوثون بولاية القضارف، فأوضحت إمرأة 38 سنة ذات تعليم فوق الجامعي الأتي: «بعض الفتيات الائي يتزوجن في عمر الطفولة هن من أسر فقيرة لاتستطيع تحمل تكاليف التعليم»[28]. وذكر رجل 60 عاماً بإحدى قرى البحث «يتم تزويج الفتيات مبكراً لتخفيف العبء الإقتصادي علي

---

25 - 25 في *MICS 2014* نتائج السودان أوضحت أن نسبة *34%* من النساء يتفقون مع حق الرجل لأستخدام العنف مع المرأة وأن كل *1* من *5* حالة عنف هى مستحقة. ويرون النساء أن أي امرأة لا تستأذن رجلها للخروج خارج المنزل أو لا تهتم بالأطفال أو تمتنع عن المعاشرة الزوجية أو تحرق الأكل, يجب أن توبخ(*CBS and UNICEF, 2014, 219*).

26 - مقابلة مع رجل من قيادات المجتمع المحلي بقرية القدمبلية *21* مايو *2016*

27 - مقابلة مع رجل، معلم ، ذو تعليم جامعي، قرية ام صنيبرا *20* مايو *2016*

28 - مقابلة مع إمرأة جامعية ، *38* سنة، قرية غبيشة *20* مايو *2016*

الأسرة»[29] وأكد ذلك رئيس اللجنة الشعبية وعضو مجلس الآباء بإحدى مدارس البنات. وأوضح أحد الذكور، من ضمن قادة المجتمع المحلي»الأسر الفقيرة التي لا تتحمل تكلفة التعليم تجبر بناتها علي ترك المدرسة، ومن ثم يصبح الزواج هو الخيار الوحيد لدى الفتاة والأبوين»[30] ولاية القضارف هي ولاية تقبع في الفقر، بمعدل فقر 50.1% (CBS, 2009). أضف إلي ذلك أن المناطق الريفية عموماً هي أكثر فقراً من المناطق الحضرية، وأجريت هذه الدراسة تحديداً بريفي القضارف. وفي الأدبيات عموماً يعد الفقر أحد العوامل التي تمهد لإستمرار زواج الأطفال.

تكاليف تعليم البنات بالمناطق الريفية تمثل عبئاً علي الأسر(World Bank 2012). كما يمثل عدم توفر المعينات التعليمية أيضاً مشكلة. بعض المبحوثين الذين تمت مقابلتهم بقرية رفاعة قد ذكروا أن عدم وجود مدرسة ثانوية بالقرية يجعل الزواج الخيار الوحيد لدى الفتيات والأسر. وبالنسبة للأسر، فإن المدرسة بالقرية المجاورة لا تعتبر خيار جيد نسبة لقلقهم علي بناتهم خاصة بعد سن البلوغ. فمن الأفضل للأسر أن تزوج بناتهن وهن صغيرات بدلاً من تركهن يواصلن في التعليم الذي يجعلهن عرضة للعنف الجنسي. فقد ركز الكثيرون من المبحوثين والمبحوثات علي حماية الفتيات كسبب لزواج الأطفال، ولكن أضاف البعض الخوف من وصمة «البايرة». أكد رجل، 45سنة ، ذو تعليم إبتدائي أن من أسباب زواج الأطفال: (1)«خوف الأسر من الوصمة البايرة/غير المتزوجة» (2)«قلق الأسر علي شرف البنت والخوف من العنف الجنسي»[31] وتعكس هذه الأسباب أعراف عدم مساواة النوع الإجتماعي، إذ تؤكد التركيز على شرف الأسرة وضعف الثقة بالنساء والفتيات. وعليه تبقى حماية جنسانية المرأة أساس لتبرير هيمنة الرجال (Nour,2009)

---

29 - مقابلة مع رجل، *60* سنة، قرية ام صنيبرا *20* مايو *2016*

30 - مقابلة مع رجل من قيادات المجتمع المحلي، جامعي، قرية رفاعة، *20* مايو *2016*

31 - مقابلة مع رجل، *45* سنة، تعليم أساسي، قرية رفاعة *20* مايو *2016*

كل الأسباب التي تدفع لزواج الأطفال والتي تشمل تربية الفتيات على الطاعة، الحاجة للحماية من الرذيلة، الوصمة بسبب عدم الزواج، والقيمة العالية لخصوبتهن، هي مفاهيم رئيسية تدعم دونية المرأة وعدم مساواة النوع الإجتماعي (Girl Not Brides n.d,-b). العوامل التي تقود إلي ممارسة زواج الأطفال بمنطقة ريفي القضارف هي إلى حد ما شبيهه بعدد من العوامل التي تمت مناقشتها في الأدبيات مثل (Martha lethal 2003; Blankquist 2014; ICRW 2011; IPPF 2006). علاوة علي ذلك، فقد أشار المبحوثون إلي الثقافة والأعراف كدوافع أساسية لزواج الأطفال أكثر من القانون. وهذه نقطة هامة نسبة لأن الجهود المبذولة حالياً لإنهاء الممارسة تهدف إلي إصلاح القانون علي المستوى القومي. فإذا لم تتم معالجة الأسس الثقافية للممارسة، فالتغييرات القانونية قد لا تحقق مكاسب كبيرة في ما يتعلق بالممارسات التقليدية بالمجتمعات الريفية. وفي نفس الوقت، إصلاح القانون مهم جداً لأنه يفتح المجال للناشطين في مناهضة زواج الأطفال للقيام بأنشطة رفع الوعي وسط المجتمعات التي تسود فيها الممارسة. ولكن إصلاح القانون لايمكن أن يكون الإستراتيجية الوحيدة للقضاء علي زواج الأطفال.

في حين أن زواج الأطفال ينتج عنه عادة تسرب الأطفال من المدرسة (أنظر الأجزاء 4.4.1 و4.4.2)، أكد بعض المبحوثين في المقابلات أن الوالدين لا يريدان أن تفقد بناتهم الفرصة في مواصلة التعليم بسبب الزواج، لإعتقادهم بأنه سيكون لديهن فرصة في مواصلة التعليم بعد الزواج. ويجب أن يوضع هذا التبرير في الأعتبار. فإذا كان الوالدين حريصين على مواصلة الفتاة للتعليم بعد الزواج فيجب أن يوضع هذا الشرط في عقد الزواج، بما أنهم لا يملكون أي سلطة علي إبنتهم بعد الزواج. ولكن لم توجد أي دلائل علي أن الآباء يضعون مثل هذه الشروط عند تزويج بناتهم. مع ذلك، أكد بعض من أجريت معهم/هن المقابلات أن هناك فتيات أكملن

التعليم بالمرحلة الثانوية بعد الزواج، وهذه تعد خطوة إيجابية[32].

4. 4. الآثار السالبة لزواج الأطفال بولاية القضارف وأهمية التعليم بالنسبة للفتيات

4. 4. 1. ماهي آثار زواج الأطفال؟

أكد المبحوثون وجود آثار سالبة لزواج الأطفال، خاصة علي الفتيات. فالمشكلة الرئيسية بالنسبة للأولاد هي الطلاق المبكر كما ذكر بواسطة 59% من الأناث و47% من الذكور المبحوثين. والمشكلة الأخرى هي أن الأولاد يتزوجون مرة أخرى. أقل من 8% ذكروا أن هناك مشكلة تواجه الأولادالذين يعيشون مع أهل زوجاتهم/نسائبهم (أنظر الجدول 4). بالرغم من أنه كانت هناك فقرة «أخرى» خياراً بالنسبة للمبحوثين في الاستبيان إلا أنه لم تتم إضافة أي مشكلات أخرى ترتبط بزواج الأولاد (كالنضج ، أو حقهم في التعليم، وتطوير الذات، وبناء مهارات مهنيه، أو حتى حقهم في إختيار الزوجة).

بالرغم من أنه من الجيد أن يكون هناك إعتراف بالمشكلات الإجتماعية المرتبطة بزواج الأطفال الأولاد، إلا أن الفتيات هن الضحايا الحقيقيات لهذه المشكلة. فعلي سبيل المثال، الأولاد المطلقين لايكونون موصومين وقفا لثقافة المجتمع، كما لهم الحق في إختيار الزوجة الثانية. ومن جهة أخرى، الفتيات اللائي يعانين مشاكل في زواجهن، إما أن يعشن بالوصمة الإجتماعية كمطلقات أو أن يتعايشن مع توترمشاركة زوجة أو زوجات أخريات. وحتى إذا تزوجت الفتاة المطلقة قد لا يكون لها فرصة اختيار الزوج. ونسبة كبيرة من المبحوثين، ذكوراً وإناثاً، قد أشاروا إلي مشكلات تتعرض لها الفتيات اللائي تزوجن وهن طفلات. فهناك نسبة مقدرة من الأناث 66.3% والذكور 42.3% قد ذكروا الطلاق كمشكلة رئيسية.

---

32 - مقابلة مع إمرأة ، *35* سنة، موظفة، قرية ام صنيبرا، *20* مايو *2016*. أكدت أن هناك *10* فتيات متزوجات حالياً يدرسن بالمدارس الثانوية بالقرب من القرى التي يسكنن بها.

وعدد منهم ذكر الصعوبات التي تواجه الفتيات اللاتي يسكن مع أهل الزوج. وتضيف إحدى الأمهات 35سنة ذات تعليم ثانوي: «كلما تزوجت الفتيات في سن صغيرة كلما تعقدت المشكلات في حياتهن الزوجية»[33] كما ذكر رجل 38سنة «تزوج صديقي بفتاة صغيرة *13* سنة وقد عانى في سنته الأولى من الزواج لأنها كانت تواصل اللعب مع الأطفال»[34] من الواضح أنه ليس كل الفتيات يستطعن التأقلم مع الزواج وعلي الأغلب يواجهن مشاكل ويصبحن عرضة للعنف.

ومن المثير للإهتمام، كما يوضح الجدول (4) ان نسبة أكبر من الذكور مقارنة بالإناث يرون أنه لاتوجد مشاكل في زواج الأطفال (أولاد وبنات). وهذا يشير إلي أن هذه المجموعة من الذكور قد لاتكون مستعدة للتغيير كما هو الحال لدى مجموعة الإناث، وقد تعارضه كما تعارض الجهود والبرامج التي تبذل للقضاء علي الظاهرة.

جدول رقم (*4*) المشكلات الإجتماعية الناتجة عن زواج الأطفال حسب اجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان.

ماهي المشكلات الناتجة عن زواج الأطفال؟	بالنسبة للأولاد		بالنسبة للبنات	
	الإناث %	الذكور %	الإناث %	الذكور %
لا توجد مشكلات	14.5	37.0	18.3	44.4
بعض الأولاد يتزوجون مرة أخرى	45.8	28.7	0.0	0.0
بعض الأزواج يرفضون الإقامة مع اهل الزوجات/ الزوجات يرفضون الاقامه اهل الازواج	7.2	5.6	21.7	16.7
بعضهم يطلق مبكراً	59.0	47.2	66.3	42.6

33 - مقابلة مع إمرأة «أم» ، *35* سنة تعليم ثانوي، بقرية أم صنيبرا ، *20* مايو *2016*

34 - مقابلة مع رجل ، *38* سنة، قرية القدمبلية ترفة، *21* مايو *2016*

إستمرار زواج الأطفال مع الإعتراف بكل هذه المشكلات الإجتماعية، خاصة الطلاق، يعكس أن الأسر والمجتمع المحلي غير حريصين على رفاهية الحياة لبناتهم. فالأولوية لشرف الأسرة والروابط الأسرية والقبلية بدلاً من مستقبل الفتيات. هذه الإهتمامات متجذرة في ثقافة عدم مساواه النوع الأجتماعي. لم يذكر أحد الزواج الثاني كمشكلة للفتيات بمان أن ثقافة التمييز ضد النوع الأجتماعي تتقبله دون إعتبار إلى كونه مهين للنساء والفتيات. ومجددا ليس هناك إعتراف بالمشكلة المشار إليها في الأدبيات (IPPF and FMRWG 2006) إن الأمهات الأميات علي الأغلب يكون لهن أطفال ذوي مستوى تعليمي منخفض وفرص دخل ضعيفة (سواء كان هؤلاء الأطفال ذكوراً أو إناثاً) فزواج الأطفال يعيد إنتاج دائرة الفقر. علاوة علي ذلك، لم يذكر أحد من المبحوثين أن زواج الأطفال يؤسس للأعتمادية الإقتصادية للفتاة في الزواج (ICRW 2011) كمشكلة نسبة لأن ذلك يمثل عرفاً سائداً في ثقافة المجتمعات المبحوثة. وأخيراً، لم يشر أحد إلي إرتباط زواج الأطفال بالحرمان من الحقوق، وذلك لأن حقوق الفتيات لا يعترف بها وفقا للتقاليد السائدة في مجتمعات البحث بولاية القضارف.

جدول رقم (5) المشكلات الصحية الناتجة عن زواج الأطفال حسب اجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان.

ماهي المشكلات الصحية لدى الفتيات المتزوجات؟	المبحوثات الإناث %	المبحوثين الذكور %
عسر الولادة	67.5	58.3
مضاعفات الحمل التكرر	48.2	45.4
وفيات الأمهات أثناء الولادة	22.9	20.4
عدم الخصوبة	16.9	9.3
الشكاوى الصحية المتكررة	14.5	15.7

بالنسبة للآثار الصحية ، فهناك بعض الذين أنكروا وجود مخاطر صحية. أكد أحد الرجال 65 سنة وذو تعليم إبتدائي «ليس هناك اي مخاطر

صحية ترتبط بزواج الأطفال»[35] . إلا أن الجدول (5) يوضح أن هناك نسب مقدرة من الذكور والإناث على وعي بأن الفتيات يواجهن مشكلات صحية خطيرة كعسر الوالدة ، وفيات الأمهات أثناء الولادة، عدم الخصوبة ومشكلات أخرى تتعلق بالحمل. وبالرغم من هذه المخاطر، فزواج الأطفال مازال ممارسة منتشرة في مجتمع الدراسة . مما يطرح سؤالاً حول قيمة الفتيات في تلك المجتمعات.

2. 4. 4. ماهي الفرص التعليمية للفتيات المتزوجات؟

يشير الجدول (6) إلى أن معظم المبحوثين من الإناث 71% والذكور 75% يؤكدون أن للفتيات المتزوجات فرصة في الرجوع إلى المدرسة. ويؤكد رجل ذو تعليم ثانوي «هناك على الأقل عشرة فتيات من قريتنا متزوجات ولهن أطفال وهن طالبات بالمدرسة الثانوية»[36] وهذا مشجع ولكن من، وما الذي يشجع الفتيات ويقلل العقبات في هذا الشأن؟ تلك قضية تحتاج إلي فهم أفضل لتوسيع فرص التعليم بالنسبة للإناث.

جدول رقم (6): فرص التعليم للفتيات المتزوجات حسب اجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان

هل للفتيات المتزوجات فرص في التعليم؟	الإناث		الذكور	
	العدد	%	العدد	%
نعم	59	71.1	81	75.0
لا	24	28.9	27	25.0

ولكن ربع المبحوثين من الذكور والإناث يرون بأن الفتيات المتزوجات ليس لديهن فرصة في الرجوع إلى المدرسة وقد قدموا عدة أسباب لذلك. كما يوضح الجدول رقم (7) أن أعلى نسب من الإناث والذكور

35 - مقابلة مع رجل، 65 سنة، قرية غبيشة، 21 مايو 2016

36 - مفابلة مع رجل عمر 35 سنة. قرية صنيرا 20 مايو 2016

قد ذكرو رفض الزوج كسبب في عدم مواصلة الفتيات في التعليم بعد الزواج. فبالقانون فإن للزوج الحق قانوناً في منع زوجته من المشاركة في أي أنشطة عامة، وعليها أن تطيعه في ذلك. كما أن رعاية الأطفال هي أحد العقبات لمواصلة الفتيات اللائي أصبحن أمهات في التعليم. ولكن في المجتمعات الريفية ومع نمط السكن السائد من السهل الوصول إلي الأسر الممتدة، وعليه فإن رعاية الأطفل يجب الاَ تكون مشكلة .

جدول رقم (7) أسباب عدم واصلة الفتيات المتزوجات في التعليم حسب اجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان.

لماذا لا يمكن للفتيات المتزوجات مواصلة تعليمهن؟	المبحوثات الإناث %	المبحوثين الذكور %
بسبب إنجاب الأطفال	15.7	12.0
الفتيات المتزوجات لا يُقبلن بالمدارس	0.0	0.9
الأزواج لا يوافقون علي مواصلة زوجاتهم للتعليم	19.3	20.4
لا فائدة لهن من التعليم بعد الزواج	8.4	4.6
لا يتقبل المجتمع المحلي رجوع الفتيات المتزوجات للمدرسة	3.6	6.5

ذكر عدد قليل من المبحوثين أن الفتيات لايمكنهن مواصلة التعليم بعد الزواج لأن المجتمع المحلي لايتقبل ذلك. ولكن حتى لوتمت معالجة العوائق الثقافية والإجتماعية فإن بعض المدارس لاتقبل الفتيات المتزوجات بالرغم من عدم وجود قانون يمنع المتزوجات من الإنضمام للمدرسة. ولكن بعض مدراء/مديرات المدارس يمانعون فقط لتصورهم الخاطئ بأن الفتيات المتزوجات يمكن أن يتحدثن عن تجاربهن الجنسية لغير المتزوجات مما قد يؤثر سلبا علي أولئك الفتيات. وعليه، فإن الفتيات يفقدن الفرص في مواصلة التعليم فقط بسبب التصورات الخاطئة لبعض المعلمين/المعلمات والتي تشكلت وفقا لثقافة التمييز ضد النوع الإجتماعي. وهذه العوامل التي تعيق مواصلة الفتيات المتزوجات بالتعليم قد تم إبرازها بواسطة De Silvia-de-Alwis, 2008.

3. 4. 4. ماهي التغييرات في الإتجاهات نحو تعليم الفتيات؟

ولمعرفة التغيرات المستقبلية في ممارسة زواج الطفلات ولارتباط الممارسه بالتسرب من المدرسه، بدأنا بالسؤال عن الإتجاهات نحو التعليم، لاسيما وإنه أحد الأسباب والآثار لزواج الأطفال. كما يشير الجدول رقم (8) أكثر من نصف النساء يفضلن التعليم الأساسي للفتيات، ونسب أعلى من الذكور يفضلون التعليم الثانوي والجامعي للفتيات. وهذا متوقع لأن النساء الريفيات أقل تعليما بالمقارنة مع الرجال وهن الحارسات للثقافة وأكثر حرصاً على إبقاء الفتيات بالمنزل. والنتائج الخاصة بالرجال مشجعة بما أنهم هم متخذي القرار بشأن مواصلة الفتيات للتعليم. في المقابلات الفرديه ومع المجموعه أكد بعض الرجال أنه ليس لهم مشكلة مع مواصلة الفتيات للتعليم، وأن الأوضاع في المناطق الريفية والحضرية بولاية القضارف تتغير لمصلحة تعليم الفتيات. وذكر رجل متعلم، أحد قادة المجتمع المحلي «الإناث اللائي واصلن تعليمهن حتى الجامعة قد تمكن من الحصول علي وظائف وأيضاً تزوجن. ولهذا السبب أنا لا أشجع زواج الأطفال»[37] وأضاف أحد الشباب الذكور «الإناث اللائي أكملن تعليمهن حتى الجامعة يتزوجن لذلك لا توجد مشكلة في مواصلة التعليم»[38]

وبالنسبة لمجتمع ريفي، يعتبر ما تم ذكره مؤشرات هامة لتغير ليس فقط لتغير الإتجاهات نحو التعليم وزواج الأطفال، ولكن لوجود رؤية إيجابية لعمل المرأة بقطاعات غير الزراعة. ومن الواضح أن الإنجازات التعليمية التي حققتها الفتيات في تلك المجتمعات المحلية قد أدت إلي ظهور أعراف جديدة إيجابية نحو تأخير سن الزواج والاستمرار في التعليم والمشاركة في سوق العمل. بعبارة أخرى، إنه إعتراف بالآثار السالبة بحرمان الفتيات من التحصيل الأكاديمي والنشاط الاقتصادي، وهو ما تم إبرازه بواسطة (McCleary-Sills etal, (2015

37 - مقابلة مع رجل عمر *45* سنة. قرية أم صنيبرا، *20* مايو *2016*

38 - مقابلة مع رجل، *27* سنة، عاطل عن العمل قرية غبيشة *20* مايو *2016*

جدول رقم (8) آراء المبحوثين في مواصلة الفتيات للتعليم، حسب اجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان.

إلي أي مستوى تعليمي يجب أن تواصل الفتيات في التعليم؟	المبحوثات الإناث %	المبحوثين الذكور %
الصف الرابع أساس	1.2	0.9
الصف الخامس أساس	1.2	0.9
الصف السادس أساس	12.0	1.9
الصف السابع أساس	27.7	1.9
الصف الثامن أساس	57.8	26.9
المرحلة الثانوية	1.2	34.3
المستوى الجامعي	1.2	32.4
لا يجب ان تذهب الفتيات إلي المدرسة	0.0	0.9
المجموع	100.0	100.0

نسبة أعلى من فئات متقدمه في العمر من الإناث يرين أن الفتيات يجب أن يواصلن في التعليم حتى المرحلة الثانوية. بينما خمس الفئة العمرية 18-27 وثلث الفئة العمرية 38 - 47 من الاناث يفضلون التعليم حتى المرحلة الثانوية. والفئات العمرية الأكبر سناً من الإناث، يفضلن التعليم لأنهن لاحظن تزايد أعداد النساء المتعلمات ومدى دعمهن وتعزيزهن لمكانة أسرهن الإقتصادية والإجتماعية. ومن جهة أخرى . بينما نجد أن الذكور الذين يرون ضرورة مواصلة الفتيات للمرحلة الثانوية يتركزون في عمر العشرينيات والأربعينيات. ولهذا أهميته لأنه يعني أن بنات الأسر من الأجيال الجديدة بتلك المجتمعات المحلية الريفية هن أقل عرضة لخطر زواج الأطفال. ومن الواضح أن الرجال والنساء في الريف في مختلف الفئات العمرية يعيدون النظر في الأعراف التي تميز ضد النوع الإجتماعي ويتجهون نحو أعراف جديدة تدعم تعليم البنات.

جدول (9) أسباب تسرب الفتيات من المدرسة، حسب اجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، السودان.

لماذا تتسرب الفتيات من الدراسه؟	الإناث		الذكور	
	العدد	%	العدد	%
التعليم غير مهم بالنسبة لهن	1	1.2	12	11.1
من الأفضل لهن التعلم بالخلوة لمعرفة قراءة القرآن	2	2.4	3	2.8
المدرسة في منطقتنا مختلطة	1	1.2	1	0.9
المدرسة بعيدة جداً عن المنزل	0	0.0	2	1.9
هناك حوجة لمساعدة الفتيات بالأعمال المنزلية	70	84.3	22	20.4
لإعطاء فرصة الذهاب إلي المدرسة لأخيها	1	1.2	3	2.8
بسبب الزواج	32	38.6	52	48.1
تكاليف التعليم عالية	23	27.7	51	47.2

ومن ثم بحثنا عن الأسباب التي تجبر الفتيات على ترك المدرسة بإعتبارها أيضا من عوامل تدعم إستمرار زواج الأطفال. توضح الإستجابات في الجدول (9) أن الأسباب الرئيسية لعدم مواصلة الفتيات للتعليم هو الحاجة لهن للمساعدة في الأعمال المنزلية. كما يؤكد البعض علي أن التعليم غير مهم للفتيات وأن تعليم الخلوة كافٍ بالنسبة لهن. وكلا السببين يشير إلى أن الأعراف والمفاهيم التقليدية مازالت تعيق تعليم البنات.

والأسباب الأخرى التي ذكرت كتكلفة التعليم، الإختلاط في المدارس وبعد مسافتها يشير إلى عدم إتساق وملائمة سياسات التعليم للوضع الإجتماعي الإقتصادي لمجتمعات وثقافة الريف. كما يشير إلى أنه إذا وضعت العوامل التي تعيق التعليم بعين الإعتبار، فإن بعض الفتيات تتسنى لهن الفرصة في التعليم ويتجنبن الزواج في سن الطفولة.

ولقد حاولنا أن نلتمس التغيير في الإتجاه نحو تعليم الفتيات في الواقع،

فسألنا عن الفتيات والنساء الشابات اللآئي تمكنَ من مواصلة التعليم بدون أن يتزوجن. وتبدوالنتائج مشجعة، فحوالي 81.9% من الإناث و 88 % من الذكور ذكروا أن في قراهم هنالك فتيات قد أكملن مرحلة الأساس دون أن يتزوجن، كما أكد 81.9% و 86.1%من المبحوثين من الإناث والذكور على وجود بنات بقراهم غير متزوجات وأكملن المرحلة الثانوية. وأكد أحد قادة المجتمع المحلي وعضو بمجلس الآباء بإحدى المدارس: «هنالك تغيير في الإتجاة نحو التعليم وزواج الأطفال وهنالك فتيات واصلن تعليمهن بدون زواج، فالقرية قريبة من مدينة القضارف ومتأثرة برغبة الأسر المتزايدة في تعليم الفتيات بالمدينة وإمكانية الوصول الى المدارس»[39]، كما ذكرت إمراة 38سنة وذات تعليم فوق الجامعي: «هناك تغيير في إتجاهات الرجال فالكثير منهم الآن يفضلون النساء المتعلمات لتوقعهم بأن التعليم يساعد على تربية الأطفال بصورة أفضل من الفتيات غير المتعلمات»[40]. وبالرغم من أن هذا الإعتراف يؤسس لدور الرعاية للمرأة إلا أنه يشير إلى ظهور قيم جديدة تدعم تعليم البنات، هذا التغيير ملاحظ على المستوي القومي وعلى الكثير من المجتمعات في الولايات. والسؤال هو كيف لهذه القيم الجديدة أن تقلل من العقوبات الإجتماعية للفتيات وأسرهن لتأخير سن الزواج ومواصلة التعليم؟. وهناك تحدي وهو كيف يمكن أن تتضمن هذه القيم المتغيرة التعليم كحق من حقوق الإنسان يتعلق بتطوير الذات بالنسبة للفتيات.

4. 4. 4. ماهي مخاطر تأخيرالزواج من أجل التعليم؟

بما أن هناك شابات واصلن تعليمهن ، فقد سألنا عن المخاطر التي تواجه أولئك الفتيات وأسرهن. فقد كانت الإستجابات مشجعة جداً حيث أكدت الأغلبية أنه لاتوجد أي مخاطرأومشاكل. وأحد التوضيحات

39 - مقابلة مع رجل، أحد قادة المجتمع المحلي، وعضو المجلس التربوي بقرية غبيشة، 20 مايو 2016

40 - مقابلة مع إمراة، 38 سنة، جامعية، قرية غبيشة، 20 مايو 2016

التي قدمها عدد من المبحوثين من الذكور والإناث هي أن وضع القرية قد تغير ، فهناك بعض الفتيات اللائي أكملن الثانوي وقُبلن بالجامعة ثم تزوجن وأنجبن أطفال. وأوضح رجل في العشرينيات من العمر: «لاتوجد مخاطرومشكلات في الزواج بالنسبة للنساء والفتيات. فهناك فتيات قد أكملن مرحلة الأساس وأخريات أكملن المستوى الثانوي وتزوجن. وأنا أعرف اربعة نساء تزوجن بعد التخرج من الجامعة»[41]

ومع ذلك هناك بعض المبحوثين أقل من 15% أكدوا أن تأخير سن الزواج تصحبه بعض المشاكل. يوضح الجدول رقم (10) أن البنت التي تواصل التعليم حتى إكمال مرحلة الأساس أو الثانوي تفقد فرص الزواج، وأخريات يوصمن بـ «البايرة» . هذه المخاطر المرتبطة بتأخير الزواج متوقع وجودها نسبة لأن الإعتقادات الخاصة بزواج الأطفال متجذرة في ثقافة التمييز ضد النوع الإجتماعي السائدة، وعليه، فالتقدم في الفرص المتاحة للنساء سيظل يواجه بالعديد من العقبات.(أنظر الجزء 3.1.2).

الجدول رقم *10*. الاشكاليات للفتاة من تاخير الزواج، حسب اجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف

ماهي المخاطر التي تتعرض لها الفتاة نتيجة تأخير الزواج حتى تكملة التعليم؟	بعد تكملة التعليم الأساس		بعد تكملة التعليم الثانوي	
	الإناث %	الذكور %	الإناث %	الذكور %
تفقد الفرصة في الزواج	12.0	9.3	14.5	12.0
توصم بـ «البايرة»	2.4	4.6	3.6	9.3

هناك قلق لدى بعض المبحوثين تجاه الخصوبة.و في هذا الصدد يذكر أحد قادة المجتمع المحلي: «إكمال المرحلة الثانوية مشكلة. فالفتيات يكبرن

41 - مقابلة مع رجل، *23* سنة، قرية ام صنيبرا، *20* مايو *2016*

ويفقدن خصوبتهن»[42]. وقد ربط أحد الشباب (18 سنة) تأخير الزواج للفتيات بالمرحلة الثانوية وبإنخفاض الخصوبة[43]. كما أن هناك آراء سالبة تجاه الجامعيات. وأوضح أحد الرجال «يتجنب الرجال الزواج بالجامعيات لأنهم لايثقون بالفتيات اللائي تعاملن مع الغرباء من الرجال»[44].

أوضحت المقابلات الفرديه ومع المجموعه أن هناك بعض الأسر والنساء الشابات قد فتحوا الطريق لتأخير سن الزواج و تقليل الوصمة. وذكر أحد الرجال «هناك فتيات في قريتنا قد أكملن الجامعة ولم يوصمن بواسطة أسرهن أو المجتمع المحلي إلا أن معظمهن قد تزوجن من خارج القرية»[45]. كما ذكرت إحدى الشابات وهي طالبة جامعية «يفضل الكثير من الرجال الشباب النساء المتعلمات لأن وعيهن بالحياة الزوجية والمسؤوليات أفضل من الفتيات الأميات»[46] كما أوضح رجل جامعي (27 سنه) وعاطل عن العمل «في هذه الأيام يفضل الشباب الفتيات المتعلمات الموظفات بالأخص المدرسات»[47] فمن الواضح أن التعليم ينظر له كأستثمار يفيد النساء في الحصول على وظائف. وعمل المرأة بالزراعة وتربية الحيوانات بالمناطق الريفية في السودان معترف به إجتماعياً لعقود من الزمن، ولكن هناك قيمة إجتماعية جديدة للمهن مدفوعة الأجر بالنسبة للنساء والتي تتطلب أن تكون الفتاة متعلمة.

من المتوقع أن تواجه الأسر بعض العقوبات/الجزاءات لتأخير سن الزواج لبناتها، كما يشير الجدول (11) أدناه قلة فقط من المبحوثين قد ذكروا

---

42 - مقابلة مع رجل، من قادة المجتمع المحلي، . قرية القدمبلية ترفا 21 مايو 2016

43 - مقابلة مع شاب، 18 سنة، قرية رفاعة، مايو 2016

44 - مقابلة مع رجل، جامعي، من قادة المجتمع المحلي، قرية أم صنيبرا 20 مايو 2016

45 - مقابلة مع رجل، 65 سنة، قرية القدمبلية ترفة 20 مايو 2016

46 - مقابلة مع طالبة جامعية، 18 سنة . فرية القدمبلية ترفة 20 مايو 2016

47 - مقابلة مع رجل، 27 سنة، جامعي، قرية غبيشة، 20 مايو 2016.

آثار سالبة لتأخير سن الزواج للفتيات من أجل التعليم، بينما ذكرت الأغلبية التأثير الإيجابي للتغير في إتجاهاتهم. وهذا يعني أن هناك توقعات لتغير أدوار النساء والفتيات. ويعتبر الذين يؤخرون سن الزواج أشخاصاً يحاولون تغيير التقاليد وذلك وفقاً لتأكيد أكثر من ثلث النساء وأقل بقليل من خمس الرجال.

ويمكن أن يعتبر ذلك إعتراف بأن هناك تغيير يبادر به أفراد المجتمع المحلي أنفسهم. وأصبح تأخير سن الزواج من أجل التعليم ممارسة مقبولة. وذكر أكثر من نصف الذكور والإناث أن تأخير سن الزواج له إيجابيات بما أن الفتيات قد نجحن في التعليم والعمل لدعم أسرهن. وأكد ذلك كبار السن من المبحوثين. فمثلاً، ذكر رجل، (55سنة) «هنالك نساء جامعيات بقرانا نلن درجة الدكتوراة ويشغلن وظائف مختلفة بالمدن المجاورة، بعضهن تزوجن وحتى اللائي لم يتزوجن فلم يوصمن نسبة لنجاحهن في تعزيزوتحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي لأسرهن»[48]

جدول رقم (*11*) الآثار المترتبة علي الأسر بسبب تأخير سن الزواج لبناتهم، حسب اجابات المبحوثين من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف

ماهي الآثار المترتبة علي الأسر بسبب تأخير سن الزواج لبناتهم؟.	الإناث %	الذكور %
يعيشون في قلق بأن بناتهم لن يتزوجن	4.8	16.7
بناتهم يفقدن الفرصه للزواج	13.3	15.7
لا توجد وصمة وينظر إلي الأسر علي أنها تحاول تغيير التقاليد	36.1	17.6
لا توجد وصمة لان بناتهم اصبحن متعلمات ويمكن أن يعملن ويدعمن الأسرة	56.6	50.0

48 - مقابلة مع رجل، *55* سنة، قرية غبيشة، *21*مايو *2016*

ماهو شعور الفتيات نحو زواج الأطفال والتعليم؟

تم إجراء مجموعات نقاش متعمقة مع الفتيات لإبراز أصواتهن فيما يخص التعليم وزواج الأطفال. وشمل النقاش الفتيات من أربعة مدارس للأساس في أربعة قرى مختلفة، وهن في الفئة العمرية 11 – 14 سنة. ذكرت العديد منهن أنهن علي علم بوجود عقبات للتعليم، وكذلك خطر زواج الأطفال. وتؤكد إستجابات فتيات المدارس في المجتمعات الريفية، التي اجري فيها البحث، أن الفتيات يواصلن بالتعليم حتى المرحلة الثانوية. ذكر بعضهن أن المستوى الأدنى المتوقع للتعليم بوا سطة الأبوين هو المستوى الثانوي، ويؤكدن ذلك بأن عدد الفتيات اللائي قُبلن بالمرحلة الثانوية بقرية ام صِنيبرة قد إزداد بشكل ملحوظ من 24 فتاة في عام 2014 إلي 43 فتاة في العام 2015.

وتنوي بعض فتيات المدارس اللائي تمت مقابلتهن مواصلة تعليمهن حتى الجامعة وهن واثقات من ذلك لأن أخواتهن الأكبر سناً يدرسن حالياً بالجامعة. كما لا يشجعن الزواج المبكر نسبة للآثار الصحية السالبة الضارة التي تترتب عليه كما سمعن في برامج التلفزيون. وأضفن أن التعليم مهم لتنوير الفتاة أو المرأة وتوسيع معرفتها. ويرين أنهن يجب أن يحصلن علي وظائف.

وأقرت فتيات المدارس بأن هناك فتيات بالمدرسة قد أجبرن علي ترك المدرسة من أجل الزواج، وهن علي علم بأن زواج الأطفال ينتهي بالطلاق، وذكرن عدد من الأمثلة لفتيات بالمدرسة تزوجن بالصف الخامس والسادس، وكلها كانت زيجات فاشلة. كما أوضحن أن عدم مواصلة التعليم ترتبط بعدد من العوامل المتداخلة بما في ذلك ضعف المستوى الأكاديمي للطالبات، وفقر الأسر بالإضافة إلي زواج الأطفال. ومن الواضح أن الفتيات واعيات بقيود التقاليد ومستعدات لتجاوزها إذا تم تمكينهن من كيفية التعامل مع العقبات التي تحول دون مواصلة التعليم.

وجهات النظر حول برامج التخلي عن زواج الأطفال آفاق للتدخلات من أجل التغيير:

يذكر كل من (Badri & Hussien: 2014) أن هناك 23 منظمة/ مؤسسة قامت بتدخلات لإنهاء زواج الأطفال من خلال إستخدام منظورات دينية، صحية وإجتماعية لرفع وعي المجموعات المختلفة بما فيها الآباء والأمهات، فتيات المدارس، الجدات والأجداد، الزعماء الدينيين، قادة المجتمع المحلي والأحزاب السياسية. والجهات الفاعلة النشطة بالقضارف تشمل كل من مجلس رعاية الطفولة بالولاية، منظمة زينب للتنمية، الصليب الأحمر واللجنة السودانية القومية لمحاربة العادات الضارة. وتدعم وكالات الأمم المتحدة والمانحين كل هذه المنظمات. بالإضافة إلي وجود تمثيل للإتحاد العام للمرأة السودانية في كل القرى المبحوثة. ونشاط منظمات المجتمع القاعدي في بعض أجزاء الولاية.

وقد سألنا إن كان المبحوثين قد سمعوا عن أي معلوات حول حقوق الطفل وزواج الأطفال، فنصف المبحوثين من الذكو والإناث قد سمعوا عن حقوق الطفل و 35% من النساء و 14% من الرجال قد تلقوا معلومات عن الآثار الضارة لزواج الأطفال(أنظر الجدول 12 أدناه). ويشير ذلك إلي أن زواج الأطفال لم يصبح حتى الآن أولوية بأجندة منظمات المجتمع المدني المعنية بذلك، ولا مؤسسات الحكومة بولاية القضارف. وتشير الإجابات إلي أن النساء هن المستهدفات برفع الوعي من الرجال، مما يعني أن البرامج لم تصل إلي متخذي القرار الرئيسيين بشأن زواج الأطفال. فالنساء وحدهن لا يستطعن تغيير الوضع.

جدول رقم (*12*) ، تلقي معلومات عن التخلي عن زواج الأطفال حسب اجابات المبحوثين من مناطق الدراسه بولاية القضارف، السودان.

هل تلقيت معلومات حول التخلي عن زواج الأطفال؟	المبحوثات الإناث %	المبحوثين الذكور %
نعم	34.9	13.9
لا	65.1	86.1

ومن الذين تلقوا معلومات عن زواج الأطفال هناك 6% فقط أوضحوا وجهة نظرهم عن المعلومات التي تم تقديمها. ذكر بعضهم أن هذه المعلومات تتحدى أو تتعارض مع عاداتهم وتقاليدهم وكذلك مع الدين. كما يرى البعض أن المعلومات التي تعارض زواج الأطفال هي غير مقبولة بالنسبة لكبارهم والذين لهم الدور الأساسي في إستمرار الممارسة. فمن الواضح أن التدخلات والبرامج التي وصلت إلي هذه المجتمعات لم تكن تتسم بالحساسية الثقافية ومصادرها تفتقر للثقة والمصداقية.

وكذلك ذكرت إمرأة (38 سنة) ذات تعليم فوق الجامعي «أقامت بعض المنظمات جلسات/ورش عن ختان الإناث وزواج الأطفال، وأفتكر أن بعض الناس قد تعاملوا مع التخلي عن هذه الممارسة»[49] بالرغم من أن رؤيتها مهمة، إلا أن محدودية الناس الذين أُستهدفوا وكذلك عدم تقبل الرسائل/المعلومات بواسطة كبار السن يشير إلي ضعف برامج التخلي المنفذه. وأوضح أحد شاب عند مقابلته «عدد من الفتيات اللائي واصلن في التعليم قد نجحن في أن يتزوجن، وقد تزوجن بإختيارهن. وأفتكر أن الشباب يمكن أن يشاركوا في التعبئة ورفع الوعي بضرورة مواصلة التعليم للفتيات والتخلي عن زواج الطفلات»[50]. وأكد شاب آخر «هناك عدد من الشباب الذكور في هذه القرية مستعدين للمشاركة في رفع وعي كبار

49 - مقابلة مع مرأة، 38 سنة، جامعية، قرية غبيشة، 20 مايو 2016

50 - مقابلة مع شاب، 27 سنة، قرية غبيشة. 20 مايو 2016

السن لتغيير فهمهم للتخلي عن زواج الأطفال»[51]. تشير هذه الإستجابات إلي إستعداد الشباب للتغيير وتشجيعهم له. عليه، في أي من التدخلات أو البرامج فإن الشباب علي مستوى المجتمع المحلي يمكن أن يمثلوا «الكتلة المحوريه» التي تنخرط في العمل لتظهر الدعم العام لعادات مساواة النوع الإجتماعي الجديدة. (Shell-Duncan and Hernlund, 2006)

الخاتمة: الطريق لتجاوز الاعراف التي تميز ضد النوع الإجتماعي

توضح نتائج البحث أن التحكم بعذرية الفتيات، حمايتهن من الوصمة بغير المتزوجة/غير الخصبة وتنشئة الفتيات علي أن يصبحن زوجات مطيعات هي الدوافع الرئيسية وراء زواج الأطفال بريفي القضارف. مقارنةبولايتي الشرق الأخريين، يمثل الفقر دافعاً لزواج الأطفال إلي حد أكبر منه بكل من ولاية كسلا والبحر الأحمر المجاورتين. أضف إلي ذلك، فالبنى التحتية التعليمية الضعيفة، وعدم التمويل للإلتحاق بالمدرسة يدفع الفتيات إلي ترك المدارس والإنخراط في الزواج المبكر بدرجة أكبر بكثير عنها في ولاية البحر الحمر. (El Nagar, Bamkar, and Tonnessen, 2017)

يرتبط زواج الطفلات بحماية شرف الأسرة والقبيلة وتعطى هذه الحماية أهمية أكثر من صحة ورفاه البنت. المشكلات الصحية – خاصة مضاعفات الصحة الإنجابية – المرتبطة بزواج الأطفال هي موجودة وموضحة بشكل جيد في الأدبيات الخاصة بزواج الأطفال (Girls Not Brides,n.d.-c; Nour,2009; UNICEF 2001; Myres 2013). توضح هذه الدراسة مدى علم المجتمعات المحلية بريفي القضارف بكل من الأضرار الصحية والإجتماعية لزواج الأطفال. وبكل أسف، تستمر هذه الممارسة بالرغم من العلم التام بهذه الآثار الصحية والإجتماعية. وبالرغم من أن المؤكد أن زواج الأطفال يضر بالصحة الإنجابية، إلا أن الكثير من مجتمعات ما زالت علي إعتقادها بأن زواج الأطفال يضمن الخصوبة. فلماذا تخاطر

---

51 - مقابلة رجل، *30* سنة ، تاجر، قرية أم صنيبرا، *20* مايو *2016*

المجتمعات بصحة فتياتها ومصلحتهن من أجل الحفاظ علي سمعة الأسرة والقبيلة وهي حقيقة ليست في خطر مثل حياة البنت؟

وتوضح هذه التناقضات أيضاً أوجه القصور الموجودة بالسياسات، التعليم، وبرامج التنمية علي كافة المستويات، وتشير إلي ضرورة مراجعة أجندة المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني فيما يختص بالتنمية الريفية. مع ذلك، يمثل السياق الريفي بولاية القضارف تحديات خاصة أمام إنهاء زواج الأطفال. حيث النشاط ضد زواج الأطفال علي المستوى المحلي لم يترسخ بعد في المجتمع، هذا بجانب تركز الجهود الدولية بصورة أكبر في مجال وفيات الأمهات، وخاصة التخلي عن ختان الإناث، وذلك بدلاً من إعتماد نهج متكامل لمعالجة كافة أشكال الممارسات التقليدية الضارة بإعتبارها أشد وأقصى أشكال التمييز القائم علي أساس النوع.

علي الرغم من ذلك، نجد بعض الدلائل للتغيير في الإتجاهات نحو الفتيات اللائي واصلن في التعليم دون أن يتزوجن مبكراً. بعض النساء والفتيات بولاية القضارف قد أكملن تعليمهن وإنتقلن لشغل وظائف دون مواجهة أي عقبات تعيقهن عن الزواج، وأخريات نجحن في دعم وتحسين المستوى المعيشي لأسرهن. سياسات الحكومة التعليمية وكذلك الأسر الرائدة النموذجية قد ساهمت في تحقيق هذه التنمية الإيجابية. فظل تركيز الحكومة والمجتمع المدني علي تعليم الفتيات أمراً هاماً، إلا أنه لم يقترن بالقوانين والسياسات علي القومية والولائية بخصوص زواج الأطفال.

إستناداً إلي ما توصلنا إليه من نتائج، نوصي بالإجراءات التالية لمحاربة زواج الأطفال بولاية القضارف وغيرها من الولايات بالسودان:

المؤسسات الحكومية القومية العاملة في مجالات المرأة والطفل بحاجة إلي تكثيف الجهود المبذولة حالياً من أجل التشريع للحد الأدنى لعمر الزواج 18 سنة. مع ذلك، فإن هذا الإصلاحات القانونية يمكن أن تكون فعالة فقط في حال صاحبتها تعبئة مكثفة تضع بعين الإعتبار السياق الإجتماعي

بالمنطقة، وكذلك عمليات توعية مكثفة حول المواد القانونية الجديدة.

وزارتي الرعاية الإجتماعية، والتربية والتعليم علي المستوى القومي والولائي بحاجة إلي بذل الجهود لتحسين البنى التحتية التعليمية والمعينات بالمجتمعات المحلية بريفي القضارف، وفي نفس الوقت لابد من رفع الوعي لدى القادة المحليين ومحاسبتهم في موضوع تعليم الفتيات.

ضروة التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة في مجال مناهضة زواج الأطفال، كمجلس رعاية الطفولة بولاية القضارف، المنظمات غير الحكومية، جمعيات/مجموعات النساء والجامعات. فنوصي بأن كل الفاعلين في هذا المجال يجب أن يطوروا نظرية تغيير تشمل كل من: أ) العوامل/الدوافع التي تقود إلي زواج الأطفال كممارسة تدعمها الأعراف والمفاهيم التي تميز ضد النوع الإجتماعي. بـ) ديناميكيات التغير الإجتماعي والنظر إليها من خلال تناقص الوصمة بالنسبة للفتيات اللائي إلتحقن بالمدرسة بدلاً من الزواج مبكراً. جـ) تمكين فتيات المدارس.

برامج التخلي عن زواج الأطفال محدودة، ولكن هنالك بعض الجهود المبذولة للقضاء علي الممارسة عبر التوعية بالآثار الصحية السالبة. مع أن المجتمعات المحلية الريفية علي وعي بالآثار الصحية السالبة، ولكن مازالت الممارسة مستمرة. وذكر المبحوثون أن التدخلات تتحدى/تتعارض مع عاداتهم، تقاليدهم، وكذلك مع الدين، أو أن تلك الأسباب لن تكون مقبولة بالنسبة لكبارهم الذين لهم التأثير الأساسي في إستمرار زواج الأطفال. وعليه فالبرامج والرسائل والطرق المستخدمة ليست حساسة ثقافياً، ولم تستهدف الفئات الصحيحة، لذلك يجب مراجعتها.

المجتمع الدولي بما فيه الدول المانحة، وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، الشركاء والممولين الرئيسيين للتدخلات وبرامج التخلي من أجل التخلي لهم مسؤوليات كبيرة في تشجيع الحكومة علي العمل علي توافق السياسات والقوانين مع إتفاقيات حقوق الإنسان، وإعطاء الأولوية لتنفيذ

أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، خاصة الهدف الخامس.

هنالك حوجة لمزيد من الدراسات عن الإرتباط بين التعليم وزواج الأطفال، ولدراسة العوامل التي تؤدي إلي إستمرار زواج الأطفال بالمناطق الحضرية بولاية القضارف.

لإنهاء زواج الأطفال يُقترح إتباع نهج يقوم علي العمل من أسفل إلي أعلى، وذلك برفع الحد الأدنى لعمر الزواج إلي 18 سنة، وجعل زواج الأطفال أولوية لإستراتيجيات الحكومة المتعلقة بالعنف ضد المرأة، وكذلك تمكين المرأة. فالتغييرات علي مستوى القانون والسياسات هامة جداً لإطفاء الشرعية للعمل من أعلى إلي أسفل وصولاً إلي المستوى الشعبي. وبما أن زواج الأطفال هو ممارسة تقليدية متجذرة، فمن الواضح أنها تتطلب توعية للمجتمعات التي تسودها هذه الممارسة. إلا أنه من الصعب القيام بالتوعية علي المستوى الشعبي طالما أن زواج الأطفال مسموح بالقانون في الدولة السودانية.

References

- Abdel Ati, H., S. Pavanello, S. Jaspars, A. A. Hashim, M. Idriss, and S. Pantuliano. 2011. City Limits: Urbanisation and Vulnerability in Sudan. London: Overseas Development Institute (ODI). https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/6513.pdf.
- Abdel Halim, A. M. 2011. "A Home for Obedience: Masculinity in Personal Status for Muslims Law." Hawwa: Journal of Women of the Middle East and the Islamic World 9, no. 1: 194–214.
- Adams, M. 2007. "'National Machineries' and Authoritarian Politics: The Case of Cameroon." International Feminist Journal of Politics 9, no. 2: 176–197.
- African Union. 2003. Protocol to the African Charter on Human and People's Rights on the Rights of Women in Africa [Maputo Protocol]. http://www.achpr.org/files/instruments/women-protocol/achpr_instr_proto_women_eng.pdf.
- ———. 2015a. The Effects of Traditional and Religious Practices of Child Marriage on Africa's Socio-Economic Development: A Review of Research, Reports and Toolkits from Africa. African Union: Campaign to End Child Marriage in Africa. http://children.pan.org.za/sites/default/files/publicationdocuments/Study on Tradition %26 Religion Childmarriage Africa_report.pdf.
- ———. 2015b. "The Republic of Sudan Launches the AU Campaign to End Child Marriage in Africa." Press release, Addis Ababa, 10 Dec. http://endchildmarriagenow.org/wp-content/uploads/201707//PR10-The-Republic-of-SudanLaunches-the-AU-Campaign-to-End-Child-Marriage-in-Africa.pdf.
- Agnes, V. 1998. "Women of Interior, Men of Exterior." PhD diss., Department of Geography, University of Bergen.
- Al-Nagar, S., L. Tønnessen, and S. Bamkar. 2017. "Weak Law Forbidding Female Genital Mutilation in Red Sea State, Sudan." Sudan Working Paper no. 1, May. Bergen: Chr. Michelsen Institute. https://www.cmi.no/publications/file/6229-weak-law-forbidding-female-genital-mutilation-in.pdf.
- Badri, N., and T. Al-Husseni. 2014. Exploring Stakeholders and Activists Perspectives on Effective Interventions For Combating Child Marriage. Sudan: Ahfad University for Women. https://www.thefreelibrary.com/Exploring+stakeholders+and+activists%27+perspectives+on+interventions...-a0462983510.

- Backlund, H., and G. Blomqvist. 2014. "Protecting the Girl Child or Upholding Patriarchy: A Case Study of Child Marriage in the Cultural and Legal Context of Tanzania." Masters thesis, Lund University, Lund, Sweden. http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=4446589&fileOId=4519728.
- Bang, A. 2016. "Unfulfilled Hopes. The Quest for a Minimum Marriage Age in Yemen, 2009–2014." CMI Report R 2016: 3. Bergen: CMI. https://www.cmi.no/publications/5817-unfulfilled-hopes-minimum-marriage-age-in-yemen.
- BBC News. 2012. "Khartoum Expels Foreign Aid Agencies from Eastern Sudan." 1 June. http://www.bbc.com/news/world-africa-18296430.
- CBS (Sudan Central Bureau of Statistics) and UNICEF. 2010. Sudan Household Health Survey.
- ———.2016. Multiple Indicator Cluster Survey, 2014 Final Report. Sudan: UNICEF and CBS.
- CEDAW Committee (Committee on the Elimination of Discrimination against Women). 1994. "General Recommendation No. 21: Equality in Marriage and Family Relations." In General Recommendations Adopted by the Committee on the Elimination of Discrimination against Women. http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared Documents/1_Global/A_49_38(SUPP)_4733_E.pdf.
- De Silva-de-Alwis, R. 2008. "Child Marriage and the Law." Working paper, Legislative Reform Initiative Paper Series, Jan. New York: UNICEF. https://www.unicef.org/policyanalysis/files/Child_Marriage_and_the_Law(1).pdf.
- Elnagar, S., H. A. Ati, L. Eltigani, and H. M. Mukhtar. 2011. An Update of Reproductive Health, Gender, Population and Development Situation in Sudan, 2011. Khartoum: UNFPA. http://countryoffice.unfpa.org/filemanager/files/sudan/final.pdf.
- Equality Now. 2014. Protecting the Girl Child: Using the Law to End Child, Early, and Forced Marriage and Related Human Rights Violations. New York: Equality Now. https://www.equalitynow.org/sites/default/files/Protecting_the_Girl_Child.pdf.
- Fadlalla, A. H. 2007. Embodying Honor: Fertility, Foreignness, and Regeneration in Eastern Sudan. Madison: University of Wisconsin Press.
- Faizunnisa, A., and M. ul Haque. 2003. "Adolescent Reproductive Health: The Role of Agency and Autonomy." Pakistan Development Review 42, no. 4: 569–583.

- Field, E., and A. Ambrus, 2008. “Early Marriage, Age of Menarche, and Female Schooling Attainment in Bangladesh.” Journal of Political Economy 116, no. 5: 881–930.
- FMH (Sudan Federal Ministry of Health) and UNICEF. 2006. Sudan Household Health Survey.
- Gemignani, R., and Q. Wodon. 2015. “Child Marriage in Burkina Faso: A Comparison across Three Communities.” In Child Marriage and Education in Sub-Saharan Africa, edited by Q. Wodon. Washington: World Bank
- Girls Not Brides. n.d.–a. “Poverty.” http://www.girlsnotbrides.org/themes/poverty/ (last visited 13 Sept. 2017).
- ———. n.d.–b. “Why Does Child Marriage Happen?” http://www.girlsnotbrides.org/why-does-it-happen/ (last visited 19 Aug. 2017).
- ———. n.d.–c. “Health.” http://www.girlsnotbrides.org/themes/health/ (last visited 19 Aug. 2017).
- ———. n.d.–d. “How Can We End Child Marriage?” http://www.girlsnotbrides.org/how-can-we-end-child-marriage/ (last visited 19 Aug. 2017).
- Hale, S. 1997. Gender Politics in Sudan: Islamism, Socialism and the State. Boulder, CO: Westview Press.
- Hudson, V. M., D. L. Bowen, and P. L. Nielsen. 2015. “Clan Governance and State Stability: The Relationship between Female Subordination and Political Order.” American Political Science Review 109, no. 3: 535–555.
- ICRW (International Center for Research on Women). 2006. “Child Marriage and Domestic Violence.” Washington: ICRW. https://www.icrw.org/files/images/Child-Marriage-Fact-Sheet-Domestic-Violence.pdf.
- ———. 2011. Delaying Marriages for Girls in India: A Formative Research to Design Interventions for Changing Norms. New Delhi: UNICEF. https://www.icrw.org/wp-content/uploads/201610//Delaying-Marriage-for-Girls-in-India-UNICEFICRW.pdf.
- IMF (International Monetary Fund). 2013. “Sudan Interim Poverty Reduction Strategy Paper.” IMF Country Report No. 13318/. Washington: IMF
- Jain, S., and K. Kurz. 2007. New Insights on Preventing Child Marriage: A Global Analysis of Factors and Programs. Washington: ICRW. http://lastradainternational.org/lsidocs/icrw_child_marriage_0607.pdf.
- Jenson, R., and R. Thornton. 2003. “Early Female Marriage in the Developing World.” Gender and Development 11, no. 2: 9–19.
- Jones, N., B. Tefera, J. Stephenson, T. Gupta, P. Pereznieto, G. Emire, B.

Gebre, and K. Gezhegne. 2014. Early Marriage and Education: The Complex Role of Social Norms in Shaping Ethiopian Adolescent Girls' Lives. London: ODI. https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/9183.pdf.

- Kang, A. J. 2016. Bargaining for Women's Rights: Activism in an Aspiring Muslim Democracy. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Karam, A. 2015. "Faith-inspired Initiatives to Tackle the Social Determinants of Child Marriage." Review of Faith & International Affairs 13, no. 3: 59–68.
- Khalid, T. A. 2013. Study On Knowledge, Behavior and Practices Related to Early Marriage/Child Marriage in Six States in Sudan. Sudan: National Council for Child Welfare.
- Koons Family Institute. 2013. "Child Marriage in the Middle East and North Africa." White paper, International Centre for Missing and Exploited Children (ICMEC). Alexandria, VA: ICMEC. https://www.icmec.org/wp-content/uploads/201510//Child_Marriage_in_the_MENA_Region.pdf.
- Lloyd, C. B., and B. S. Mensch, 2008. "Marriage and Childbirth as Factors in Dropping Out from School: An Analysis of DHS Data from Sub-Saharan Africa." Population Studies 62, no. 1: 1–13.
- Mackie, G. 2000. "Female Genital Cutting: The Beginning of the End." In Female "Circumcision" in Africa: Culture, Controversy, and Change, edited by Ylva Hernlund and Bettina Shell-Duncan, 253– 281. Boulder, CO: Lynne Rienner.
- ———.1996. "Ending footbinding and infibulation: A convention account". American Sociological Review 61 : 9991017-
- Mackie, G., and J. LeJeune. 2009. "Social Dynamics of Abandonment of Harmful Practices: A New Look at the Theory." Special Series on Social Norms and Harmful Practices, Innocenti Working Paper 200906-, May. Florence: UNICEF. https://www.unicef-irc.org/publications/pdf/iwp_2009_06.pdf.
- Malhotra, A., A. Warner, A. McGonagle, and S. Lee-Rife. 2011. Solutions to End Child Marriage: What the Evidence Shows. Washington: ICRW. https://www.icrw.org/wp-content/uploads/201610//Solutions-to-End-Child-Marriage.pdf.
- Mann, G., P. Quigley, and R. Fischer. 2015. Qualitative Study of Child Marriage in Six Districts of Zambia. Hong Kong: Child Frontiers.
- https://www.unicef.org/zambia/Qualitative_study_of_child_marriage_in_six_districts_of_Zambia.pdf

- McCleary-Sills, J., L. Hanmer, J. Parsons, and J. Klugman. 2015. "Child Marriage: A Critical Barrier to Girls' Schooling and Gender Equality in Education." Review of Faith & International Affairs 13, no. 3: 69–80.
- Mjaaland, T. 2013. "At the Frontiers of Change? Women and Girls' Pursuit of Education in Northwestern Tigray, Ethiopia." PhD diss., University of Bergen, Norway. http://bora.uib.no/handle/19566361/.
- Mortimer, C. 2015. "World Minimum Marriage Age: Chart Shows the Lowest Age You Can Legally Get Married around the World." Independent, 25 July. http://www.independent.co.uk/news/world/the-lowest-age-you-can-legally-get-married-around-theworld-10415517.html.
- Musawah. 2013. Memorandum to the Office of the High Commissioner for Human Rights. 13 Dec. http://www.musawah.org/sites/default/files/MusawahStatementOnChildMarriageForOHCHR.pdf.
- Myers, J. 2013. Untying the Knot: Exploring Early Marriage in Fragile States. Milton Keynes: World Vision UK. http://www.wvi.org/world-vision-united-nations/publication/untying-knot.
- Nageeb, S. A. 2004. New Spaces and Old Frontiers: Women, Social Space and Islamization in Sudan, Lanham, MD: Lexington Books.
- Nour, N. M. 2009. "Child Marriage: A Silent Health and Human Rights Issue." Reviews in Obstetrics & Gynecology 2, no. 1: 51–56. http://www.khubmarriage18.org/sites/default/files/27.pdf.
- Nguyen, M. C., and Q. Wodon, 2012. "Child Marriage, Pregnancies, and the Gender Gap in Education Attainment: An Analysis Based on the Reasons for Dropping out of School." Memo. Washington: World Bank.
- ———. n.d. "Child Marriage and Education: A Major Challenge." http://www.ungei.org/Child_Marriage_Edu_Note.pdf.
- O'Brien, C. M. 2013. "Beyond the National: Transnational Influences on (Subnational) State Policy Responsiveness to an International Norm on Violence against Women." PhD diss., Purdue University, West Lafayette, IN, USA.
- Parsons, J., J. Edmeades, A. Kes, S. Petroni, M. Sexton, and Q. Wodon. 2015. "Economic Impacts on Child Marriage: A Review of the Literature." Review of Faith & International Affairs 13, no. 3: 12– 22.
- Posner, E. A. 2000. Law and Social Norms. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Posner, R. A. 2003. Economic Analysis of Law. 6th ed. New York: Aspen Publishers.

- Prettitore, P. S. 2015. "Family Law Reform, Gender Equality, and Underage Marriage: A View from Morocco and Jordan." Review of Faith & International Affairs 13, no. 3: 32–40.
- Sahl, I. M. G., A. A. K. Elkarib, and I. M. El Mutalib. 2004. Towards a New Silif: Breaking the Silence on FGM among the Beja Pastoralists of Eastern Sudan. Development Practice Series 1. Nairobi: ACORD.
- Save the Children. 2014. Too Young to Wed: The Growing Problem of Child Marriage among Syrian Refugees in Jordan. London: Save the Children. https://www.savethechildren.org.uk/sites/default/files/images/Too_Young_to_Wed.pdf.
- Shell-Duncan, B., and Y. Hernlund. 2006. "Are There 'Stages of Change' in the Practice of Female Genital Cutting?: Qualitative Research Findings from Senegal and The Gambia" African Journal of Reproductive Health 10, no. 2: 57–71.
- Smaak, A., and N. Varia. 2015. Ending Child Marriage in Africa: Opening the Door for Girls' Education, Health, and Freedom from Violence. n.p.: Human Rights Watch. https://www.hrw.org/sites/default/files/supporting_resources/ending_child_marriage_in_africaupdated_final.pdf.
- Stetson, D. M. 2008. "Human Rights for Women: International Compliance with a Feminist Standard." Women & Politics 15, no. 3: 71–95.
- Sudan Federal Ministry of Education. [n.d.]. Sudan Educational Statistics 2011–2012.
- Svanemyr, J., V. Chandra-Mouli, A. Raj, E. Travers, and L. Sundaram. 2015. "Research Priorities on Ending Child Marriage and Supporting Married Girls." Reproductive Health. https://reproductive-health-journal.biomedcentral.com/articles/10.1186/s129785-0060-015-.
- Toyo, N. 2006. "Revisiting Equality as a Right: The Minimum Age of Marriage Clause in the Nigerian Child Rights Act, 2003." Third World Quarterly 27, no. 7: 1299–1312.
- Tyler, T. R. 1990. Why People Obey the Law. New Haven, CT: Yale University Press.
- Tønnessen, L. 2011. "The Many Faces of Political Islam in Sudan: Muslim Women's Activism for and against the State." PhD diss., Bergen, Norway.
- ———. 2014. "When Rape Becomes Politics: Negotiating Islamic Law Reform in Sudan." Women's Studies International Forum 44: 145–153.
- UNFPA, 2012. Marrying Too Young: End Child Marriage. New York: UNFPA. https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/

MarryingTooYoung.pdf.

- UNICEF (United Nations Children's Fund). 2001. "Early Marriage: Child Spouses." Innocenti Digest no. 7 (Mar.): 2–17. Florence: UNICEF. https://www.unicef-irc.org/publications/pdf/digest7e.pdf
- ———.2010. "Legislative Reform to Support the Abandonment of Female Gential Multiation/Cutting". UNICEF https://www.unicef.org/policyanalysis/files/UNICEF__LRI_Legislative_Reform_to_support_the_Abandonment_of_FGMC_August_2010.pdf
- ———. 2014a. Ending Child Marriage: Progress and Prospects. New York: UNICEF. https://www.unicef.org/media/files/Child_Marriage_Report_7_17_LR..pdf.
- ———.2014b. Regional Report on Out-of-School Children. Amman: UNESCO Middle East and North Africa. http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/regional-report-on-out-of-school-children-middleeast-and-north-africa-2015-en.pdf.
- ———. 2015. A Profile of Child Marriage in Africa. New York: UNICEF. https://www.unicef.org/media/files/UNICEF-Child-Marriage-Brochure-low-Single(1).pdf.
- ———. 2016. A Fair Chance for Every Child. The State of the World's Children 2016. New York: UNICEF. https://www.unicef.org/publications/files/UNICEF_SOWC_2016.pdf.
- UNICEF India. n.d. "Introduction." http://unicef.in/Whatwedo/30/Child-Marriage (last visited 13 Sept. 2017).
- United Nations. 1948. Universal Declaration of Human Rights. GA res. 217A(III), 10 Dec. http://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights/
- ———. 1979. Convention on the Elimination on All Forms of Discrimination against Women [CEDAW]. GA res. 34180/ of 18 Dec. http://www.ohchr.org/Documents/ProfessionalInterest/cedaw.pdf.
- ———. 1989. Convention on the Rights of the Child. GA res. 4425/ of 20 Nov. http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CRC.aspx.
- ———. 2016a. Report of the Working Group on the Universal Period Review: Sudan. GA A/HRC/3311 ,8/ July. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G1610/149//PDF/G1614910.pdf?OpenElement.
- ———. 2016b. Decision Adopted by the Human Rights Council on 21 September 2016. GA A/HRC/DEC/335 ,105/ Oct. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G1658/224//PDF/G1622458.pdf?OpenElement.
- ———. 2016c. Child, Early and Forced Marriage. GA res. 71175/ of 19

Dec. http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/71175/&referer=http://www.un.org/en /ga/71/resolutions.shtml&Lang=E.

- Vogelstein, R. 2013. Ending Child Marriage: How Elevating the Status of Girls Advances U.S. Foreign Policy Objectives. New York: Council on Foreign Relations. https://www.cfr.org/report/ending-child-marriage.
- World Bank. 2011. World Development Report 2012: Gender Equality and Development. Washington: World Bank. https://siteresources.worldbank.org/INTWDR2012/Resources/7778105778621013159362220 06/1299699968583-/Complete-Report.pdf.

الملحق:

الجدوا رقم *13*: العمر، التعليم، المهنه والحاله الاجتماعيه للمبحوثين (الاناث والذكور، من مجتمعات الدراسه بولاية القضارف، اللذين شاركوا في الاجابه على الاستبيان دراسة زواج الاطفال

	الإناث (83)		الذكور (108)	
	العدد	%	العدد	%
العمر				
أصغر من 18 سنة	2	2.4	2	1.9
18 – 27 سنة	18	21.7	28	25.9
28 – 37 سنة	25	30.1	25	23.1
38 – 47 سنة	28	33.7	32	29.6
48 – 57 سنة	10	12.0	21	19.4
أكبر من 57 سنة	0	0.0	0	0.0
التعليم				
غير متعلم/ة	12	14.5	11	10.2
خلوة	3	3.6	13	12.0
إبتدائي	37	44.6	50	46.3
ثانوي	21	25.3	14	13.0

جامعي	8	9.6	16	14.8
فوق الجامعي	2	2.4	4	3.7
المهنة				
موظف/ة	6	7.2	8	7.4
عامل/ة	1	1.2	4	3.7
مزارع/ة /راعي	1	1.2	24	22.2
عاطل/ة	0	0	4	3.7
أعمال حرة	1	1.2	55	50.9
ربة منزل	66	79.5	0.0	0.0
أخرى	8	9.6	13	12.0
الحالة الزواجية				
عاذب/ة	7	8.4	26	24.1
متزوج/ة	73	88.0	81	75.0
مطلق/ة	2	2.4	1	9.
أرمل/ة	1	1.2	0	0.0

• • •

يقصد بزواج الأطفال أي زواج رسمي أو إرتباط غير رسمي يكون فيه أحد أو كلا الطرفين تحت سن ال *18* سنة. يؤثر زواج الأطفال علي الأولاد والبنات، إلا أن تأثيره علي الفتيات يكون أكبر . وسنوياً هنالك *15* مليون فتاة يتزوجن قبل بلوغهن سن *18* سنة، وهذا الرقم في تزايد مستمر. وعالمياً هنالك *700* مليون امرأة قد تزوجن قبل عمر الـ *18*سنة، وأكثر من إمرأة من كل ثلاثة نساء تزوجن قبل بلوغهن الـ *15* سنة. وبالرغم من أن أكبر الأعداد من الزوجات الطفلات يوجد في جنوب آسيا، إلا أن أعلى إنتشار لزواج الأطفال موجود في البلدان الإفريقية. والسودان أحد الدول الإفريقية التي يوجد بها زواج الأطفال، بنسبة عالية حيث أن *11.9%* من النساء في الفئة العمرية *49 – 15* قد تزوجن قبل عمر الـ *15* سنة و*38%* من النساء في عمر *20-49* قد تزوجن قبل عمر الـ *18* سنة.

RUSS Assisting Regional Universities in Sudan and South Sudan